وزارة التعليـــــم العـــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية: 2021 /2022

قسم: العلوم الإقتصادية

تقرير تربص مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

واقع الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

♣ د. خولوفي وهيبة

من إعداد الطلبة

♣ بليلي فاروق

♣ فيساح سفيان

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

تم في هذه الدراسة إستعراض واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020 ، حيث تسعى الجزائر كغيرها من الدول الى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن وتطوير الاطار القانوني للاستثمار إضافة الى اعطاء حوافز وامتيازات مهمة للمستثمر الأجنبي، فبالرغم من أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر موجهة نحو قطاع المحروقات، إلا أننا نجد أنه في الألفية الأخيرة تم توجيه العديد من الاستثمارات الأجنبية الى عدة قطاعات أخرى خارج المحروقات .و يحتل قطاع الصناعة ،البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة من القيمة الاجمالية للاستثمارات المقررة.

الكلمات المفتاحية : الإستثمار الأجنبي المباشر، خارج المحروقات، حجم الإستثمار

Résumé

Dans cette étude, la réalité des investissements directs étrangers en dehors du secteur des hydrocarbures sur la période 2005-2020 a été passée en revue, l'Algérie, comme d'autres pays, cherchant à attirer davantage d'investissements directs étrangers à travers la promulgation et le développement du cadre juridique de l'investissement en plus La plupart des investissements directs étrangers en Algérie sont dirigés vers le secteur des hydrocarbures, mais nous constatons qu'au cours du dernier millénaire, de nombreux investissements étrangers ont été dirigés vers plusieurs autres secteurs en dehors des hydrocarbures. Le secteur industriel, construction, travaux publics et services occupe une place prépondérante dans la valeur totale des investissements prévus.

Mots clés : investissement direct étranger, hors hydrocarbures, volume d'investissement

شكر وعرفان

أول شكرنا هو لله رب العالمين الذي رزقنا العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى نحمده ونشكره على نعمة وحسن عونه، ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات ربي وسلامه عليه.

نتقدم بعظيم شكرنا وإمتناننا إلى أستاذتنا خولوفي وهيبة لتفضلها بالإشراف على هذه الرسالة وماقدمته لنا من وقت في سبيل إثراء هذه الرسالة وإعدادها بشكلها ومضمونها الحاليين وعلى ما قدمته لنا من جهد صادق وعون مخلص

وإلى جميع أساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم جزاهم الله خيرا

إلى كل من ساعدنا من زملاء في هذا العمل المتواضع ولو بالكلمة الطيبة

نشكر جميع من كان بمثابة الدعم المعنوي لإتمام هذا العمل.

.

إهداء

نحمد الله تعالى على توفيقنا في مسيرتنا لطلب العلم

نهدي ثمرة علمنا الي من علمنا لذة النجاح ، الى من ساعدنا ووقف بجانبنا

" الوالد الغالي "

الي من تتسارع لها عبارة الحب والامتنان علي ماقدمته لنا لنكون فخورين

بأنفسنا " الأم الغالية "

الي من كان له الدور في مساندتنا

الي من تسابقو أو قدمو لنا الدعم واحد تلو الأخر

إلى أعز الأصدقاء

إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعنا بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم أشقاء

إلى كل أهلنا وأقاربنا وأحبائنا

إلى كل من ذكره قلبي ونسيه قلمنا

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر	34
01-02	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015	59
02-02	تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2016 -2020	61
03-02	تطور حجم و قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر إلى غاية 2020	62
04-02	تطور حجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020	63
05-02	توزيع الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	23
02-01	فوائد الاستثمار الأجنبي	30
01-02	تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015	60
02-02	تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2016 -2020	61
03-02	تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر إلى غاية 2020	63

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص	
Résumé	
شكر وعرفان	
إهداء	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المحتويات	
المقدمة	أ–هـ
الفصل الاول: مفاهيم حول الاستثمارالاجنبي المباشر	
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر	3
المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	3
المطلب الثاني :أهمية وخصائص الإستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثالث :أشكال ومبادئ الاستثمار الاجنبي المباشر	14
المبحث الثاني :أسس للاستثمار الاجنبي المباشر	19
المطلب الأول :النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي	19
المطلب الثاني: مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث دوافع الاستثمار الاجنبي ومعوقاته	32
خلاصة	35
الفصل الثاني :واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	38
المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	38

المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر في الجزائر	**43**
المطلب الثالث:مقومات الإستثمار الأجنبي في الجزائر و المعوقات التي تواجهه	**53**
المبحث الثاني: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر	**59**
المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020	**59**
المطلب الثاني: حجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020	**62**
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات	**65**
المطلب الرابع: أفاق الإستثمار الأجنبي خارج المحروقات	**66**
خلاصة	**68**
الخاتمة	**70**
قائمة المراجع	**73**

مقدمة

مقدمة

عرفت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقة منذ بداية عقد التسعينات، تمثلت أساسا في تكريس بوادر العولمة عبر فتح الأسواق، إزالة مختلف القيود، الزيادة السريعة والمضطردة للتجارة الدولية وحجم المبادلات المالية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحى من أبرز المعالم الكبرى للأداء الاقتصاد العالمي حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مظاهر العولمة الاقتصادية نظرا لحجم تدفقاته وتنوع صوره وانتشاره في مختلف دول العالم؛النامية منها و المتقدمة،فأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي حيث تتعامل جميع الدول مع الاستثمارات الأجنبية و المستثمرين الأجانب بصورة إيجابية عاملة بكل ما لديها من إمكانيات على جذب الحجم الأكبر منها والاستفادة في كل المجالات، إلا أنه بالرغم من اهتمام هذه الدول بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج ذلك الاهتمام تختلف من دولة لأخرى باختلاف سياستها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام السبل الأكثر فعالية، ومنحه المزايا والتيسيرات والإعفاءات التي تشجعه على التدفق، بحيث تعتبر الجزائر أحد هذه الدول التي باشرت في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إفساح المجال له، وعياً منها بأن تشجيع هذا الأخير و الحرص الجاد على تهيئة الظروف الملائمة له يمكنها من تنويع النشاط الاقتصادي بدلا من الاعتماد فقط على استخراج الثروات الباطنية وتدعيما للاستثمار المحلي، وبديلاً لأشكال التمويل الكلاسيكي، كما تسعى الجزائر إلى توفير المناخ الملائم لجذب هذه الاستثمارات و منحها للعديد من الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي إلا ان أغلب الاستثمارات الاجنبية داخل الجزائر تتجه نحو قطاع المحروقات عل حساب باقي القطاعات الاخرى,بالرغم من الاهمية الاقتصادية لهذه القطاعات والدور الفعال لها في التنمية الاقتصادية.

1. الإشكالية

من خلال ما سبق تبرز الإشكالية التالية:

ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟
- ماهي أهم العوائق التي يواجهها الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟

2. الفرضيات

من اجل الاجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية المذكورة سابقا نضع الفرضيات التالية:

- تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر بشكل كبير في الأونة الأخيرة.
- تعتبر العوائق الإدارية وتهالك البنى التحتية من أهم المعيقات التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

3. أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في ادراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية،حيث يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحمية وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا و التقنية المتطورة الى الدول المضيفة خاصة الاستثمار في قطاع المحروقات للنهوض بالقطاع الإقتصادي وعدم الإعتماد على الثروات الباطنية فقط.

4. أهداف الدراسة

ان الهدف الرئيسي هو إستعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة المدروسة و أيضا:

- ابراز مفاهيم الاستثمار الاجنبي المباشر
- التعريف بأهم مقومات ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر
- إستعراض تدفقات مختلف الاستثمارات الأجنبي المباشر في الجزائر
- عرض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر
- محاولة إضافة شيء جديد إلى للدراسات السابقة في هذا الميدان

5. أسباب إختيار الموضوع

- توافق موضوع الدراسة مع الاختصاص ؛
- زيادة إهتمام الدول النامية منها الجزائر بقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر باعتبار أن الجزائر اعتمدت و لازالت تعتمد على ريع البترول في تمويل التنمية ؛
- الرغبة الذاتية و الفضول لمعرفة مجال الاستثمار الاجنبي ؛
- الاستثمار الأجنبي موضوعا متجددا يشغل الأوساط الاقتصادية.

6. المنهج المتبع

في محاولة للاجابة على الاشكالية المطروحة في البحث،واختبار مدى صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كالتالي:

- الفصل الأول: مفاهيم حول الاستثمارالاجنبي المباشر، ،حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين،المبحث الاول تناول مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثاني فتناول أسس الإستثمار الأجنبي المباشر.
- الفصل الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، تناول المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وذكر أهم الحوافز والضمانات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية للمستثمرين الأجانب وفي الأخير التطرق إلى مقومات الإستثمار الأجنبي في الجزائر و المعوقات التي تواجهه، بينما المبحث الثاني يتناول حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وحجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2020 وتوزيعها حسب القطاع ناهيك عن ذكر أفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

7. الدراسات السابقة

دراسة أميرة بحري(2017/2016)، الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الإقتصادي– دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 2000–2014

اطروحة دكتوراه ،جامعة باتنة، هدفت هذه الدراسة الى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، من خلال اجراء دراسة قياسية بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL ،وتم التوصل الى وجود تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات ، وان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي اختلف بين المدى القصير و الطويل.

دراسة هند سعدي(2016/2015) :أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية– دراسة قياسية اقتصادية في الفترة 1980–2014

اطروحة دكتوراه ،جامعة المسيلة ، تناولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية باستخدام بيانات البانل ،وقد وصلت الدراسة الى ان للاستثمارات الاجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا

ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية . كما توصلت الى ان التأثير كان في البلدان المنتجة للنفط احسن من البلدان غير المنتجة للنفط مما يدل على ان الاستثمارات الاجنبية تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

- **بعداش عبد الكريم(2008/2007)، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 –2005**

أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر هدفت لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، وعلى ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يلي:

- يعد القطاع الصناعي الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة قطاع المحروقات، في حين عرف قطاع الخدمات تذبذبات كبيرة في تدفقاته، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فحصته من الاستثمارات السالفة الذكر ضعيفة جدا.
- رغم ضعف الحجم المتدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر غير أن نسبة هذه التدفقات في التراكم الإجمالي للرأسمال الثابت جيدة مقارنة بباقي الدول.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أثار سلبية على ميزان المدفوعات في الجزائر

الفصل الاول: مفاهيم حول الاستثمار

الاجنبي المباشر

الفصل الاول :مفاهيم حول الاستثمار الاجنبي المباشر

تمهيد

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من العوامل الهامة في تحقيق النمو الإقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي وزيادة قدرات الإقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي حيث تتسابق دول العالم قاطبة المتقدمة منها والنامية منذ شيوع اقتصاد السوق، إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتودد إلى المستثمرين العالميين والشركات المتعددة الجنسيات من خلال عرض رزمة من الحوافز، على أمل استقطابهم والظفر بحصة من استثماراتهم في الخارج وزيادة فرص التوظيف ورفع مستوى المعيشة ،حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين،المبحث الاول تناول مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشر اما المبحث الثاني فتناول أسس الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي في الوقت الراهن محل اهتمام الشركات والدول خاصة في الاونة الاخيرة نظرا لما يتميز به من مميزات تجعله محل اطماع الدول المتقدمة والنامية ، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ، تم تقسيم المبحث لثلاثة مطالب إذ تناول المطلب الاول تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته ، اما المطلب الثاني فتطرق الى خصائصه وأهميته اخير تعرض المطلب الثالث لأهداف ومبادئ الإستثمار الاجنبي .

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

الفرع الأول :تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

1.1- تعريف الاستثمار

- **اصطلاحا:**

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نماه .[1]

- **اقتصاديا :**

و من جهة اخرى هو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح او عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه الأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية ".[2]

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة. [3]

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم ، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ص 23.

[2] موسى بودهان ، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول العربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني ، ص10

[3] مبارك سلوس ، (2001) ، التسيير المالي , الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، ص 56.

يعرف كذلك على انه استخدام المدخرات في تكوين العلاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.[1]

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطني) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه.[2]

قد يكون الاستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية (الآلات المعدات ... الخ) أو المشاركة في تأسيس الاستمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها .[3]

أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو سنداتها فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة ، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم يقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في إدارتها فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا .[4]

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي جزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين ، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ".

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة بها عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات) في أسواق المال العالمية أو

---

[1] معاوية أحمد حسين ، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض ص 2.

[2] معاوية أحمد حسين ، (2009)،,نفس المرجع , ص 2 .

[3] علي عباس ، (2007) ، إدارة الأعمال الدولية ، الأردن ، دار الحامد ص .36

[4] علي عباس ، نفس المرجع ص 36.

عندما يقوم مستمرون أجانب (أفراد أو مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية[1] وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمروا المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهمهو معادل العائد على الرصيد .[2]

2.1- تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر

إن التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى إنتقاقا سواءا بين الدول أو المنظمات الاقتصادية الدولية أو حتى بين الإقصائيين، وفي هذا الإطار يمكن التطرق إلى مجموعتين أساسيتين من التعاريف أولهما إلى مجموعة من التعاريف لبعض الاقتصاديين الذين تناولوا هذا المفهوم من مختلف جوانبه وثانيا مجموعة تعاريف المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وأيضا بنك فرنسا، نظرا لإستعمالها كمرجع من قبل عدة دول وعلى الرغم من الاختلاف الا أن جميع هذه التعاريف بلورت مجموعة من العناصر الأساسية التي من خلالها أو على اساسها يصبح الإستثمار عبارة عن استثمار اجنبي مباشر ومن بين هذه التعاريف نلمس ما يلي:

- تعاريف الاقتصاديين و الاكاديمين للاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف "**ابو قحف عبد السلام**" الاستثمار أنه عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لكل أو جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك ، أما في حالة الملكية المطلقة او الكاملة فان السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في ادارة المشروع الاستثماري ، وزيادة على ذلك يقوم المستمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا و عامل الخيرة التقنية الى الدولة المضيفة" [3]

[1] حسين عبد المطلب الأسرج ، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، العدد 83 ،ص3

[2] محمد صالح القريشي ،(2008)، المالية الدولية ، الطبعة الأولى، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع ، ص 15

[3] عبد السلام أبو قحف، (1989)نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجمعة، مصر ،ص 13

أما "**رايموند برنارد**" فقد اعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق انشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الأصلي للشركة الأم ، أو قيام بمؤسسة اجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد اخر "[1]

ويذهب" **سمير محمد عبد العزيز**" في تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر انه مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد اخر،ويكون هذا الاستثمار فروع شركات اجنبية ومشروعات مشتركة.[2]

3.1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بعض المؤسسات الدولية

تعرف المنظمة العالمية للتجارة الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما باستخدام أصوله في بلدان أخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستمارات وذلك قصد تسييرها"[3]

-**صندوق النقد الدولي (FMI)**: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "على أنه مجموعة العمليات المختلفة والموجهة للتأثير في السوق وتسيير المؤسسة المتوطنة أي في البلد المضيف مخالف لدولة المؤسسة الأم، واعتمادا على مدار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار استثمارا اجنبيا مباشرا حينما يتملك المستمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر حقا في إدارة المؤسسة" .[4]

اما **مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)** فيعرف الاستثمار الاجنبي المباشر على انه الاستثمار الذي يشمل لعاقة طويلة الاجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الاصلية .[5]

---

[1] Raymond Bernard,(1971) Economie Financière International. Éditions PUF, Paris, , p 91

[2] سمير محمد عبد العزيز،(2002)، التمويل العام،مكتبة الاشعاع، الطبعة 02،مصر ، ص 39

[3] بلال بوجمعة ، (2007)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان ،ص19

[4] بيوض محمد العيد، (2011)تقيم أثر الاستثمار الأجني المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية, دراسة مقارنة بتونس، الجزائر المغرب رسالة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف ، ص2

[5] حسان خضر،(2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد 32 ، ص 5.

تعرف **المنظمة العالمية للتجارة (OMC)** :"الاستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما باستخدام أصوله في بلدان أخرى تكون هي البلد المضيف لهذه الاستمارات وذلك قصد تسييرها"[1]

يتضح من التعريفات السابقة أن "المؤسسات الدولية تعرف الاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك من اجل تحقيق الربح" .

الفرع الثاني : محددات اللإستثمار الأجنبي

ان التنافس العالمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من المزايا التي يتمتع بها، و هذا الأخير لا يتم بطريقة عفوية او ارتجالية و انما يخضع الى مجموعة من المحددات او العوامل او ما يسمى بالمناخ الاستثمار حيث توجد العديد من العوامل المحددة لقرار الاستثمار تختلف في أهميتها بالاختلاف طبيعة المشروع الاستثماري ، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها الى الدول المضيفة ،يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة الأوضاع، وهذا ما يجب توضيحه فيما يلي:

1- المحددات الاقتصادية

تعتبر المحددات الاقتصادية أهم مدخل يعتمد عليه صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج، لما لها من جوانب تأثيرية مهمة على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، وفيما يلي سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا محوريا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

1.1- حجم السوق وامكانية النمو

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وتوطن الشركات الدولية. فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية بحد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان . فالمقياس

[1] بلال بوجمعة ، (2007)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة ، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابو بكر بلقايد ،تلمسان ص19.

الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني يعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتمالات المستقبلية.[1]

2.1- سياسات اقتصادية كلية

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تتمتع بالاستقرار تكون حافزا على القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ويكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسة النقدية، المالية، الضرائب، التشريع الاجتماعي الخاص بشروط الشغل والتأمين. هدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه. أي بمعنى أخر، معرفة العمليات السابقة لعملية الاستثمار واللاحقة. ذلك أن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى خمسين سنة. ومصداقية الحكومة يعد عاملا أساسيا في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لان هذا يجعل المستثمر في حالة تخوف من تراجع الحكومات المستقبلية على الاتفاقيات المتفق عليها والقوانين[2].

3.1- النمو الاقتصادي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة. حيث أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، كما أن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم من خلال استغلال وتوسيع طاقتها الإنتاجية قصد استهداف السوق المحلي والأسواق الأجنبية المجاورة في نفس الوقت[3].

4.1- معدل التضخم

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي على حركة رؤوس الأموال،كما أن ارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة يأثر على ربحية السوق بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري.ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا، فإذا بلغ 30 % أو 40% أو تجاوز 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية. غالبا ما تعتبر معدلات التضخم

---

[1] SERGIO Alssandrrini and LAURA Resnini,(1999), « The determinants of FDI : A comparative Analysis of EU FDI flows into the CEECs, and the Mediterranean Countries >> ERF sixth Annual Conference, Economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, Cairo, 1999, p 9.

[2] بعلوج بولعيد،(2007)، " تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، مقال جامعة قسنطينة، ص 11.

[3] ابو قحف عبد السلام،(1998)، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الطبعة الرابعة،الإسكندرية ،ص 276 .

المرتفعة مؤشرا على عدم استقرار الاقتصاد "حجم الواردات كنسبة من الناتج المحلي الخام، إجمالي واردات البلد وصادراته كنسبة من الناتج المحلي الخام، حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الخام[1].

5.1- توفر نظام مالي وبنكي فعال

يعتبر النظام المالي والبنكي ذلك النظام الذي يساهم في تمويل مختلف مجالات الاقتصاد، بما في ذلك نشاطات المستثمرين الأجانب. لذلك فإن توفر البلد المضيف على نظام مالي وبنكي فقال تعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره محددا هاما لنمو التجارة الدولية ومكملا لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر.

6.1- درجة الانفتاح الاقتصادي

يقصد بدرجة الانفتاح الاقتصادي بمدى انفتاح اقتصاد البلد المضيف على العالم الخارجي وحجم معه، وهناك عدة مقاييس لقياس درجة انفتاح البلد مثل:

- نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي؛
- حاصل جمع الواردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفية.

وهناك من يرجع انفتاح اقتصاد البلد، إذا توافرت الشروط التالية::

- أن يكون متوسط التعريفات الجمركية أقل من 40%؛
- أن تكون علاوة السوق السوداء أقل من 20% من معدل الصرف الاسمي؛
- عدم وجود تدخل حكومي؛
- عدم وجود احتكار حكومي للصادرات الأساسية.

ومنه فإن وجود الرسوم الجمركية بدرجات عالية يؤدي إلى الحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل ضيق السوق المحلي في الدولة المضيفة التي تواجه عدة صعوبات عند التصدير لتصريف فائض الإنتاج إلى الخارج، في ظل عدم توافر عناصر الإنتاج والمنتجات الوسيطية في تلك الدولة[2].

---

[1] عمر صقر،(2000)،" العولمة وقضايا معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، ص 51.

[2] جمال محمود عطية عبيد،(2002)، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتورة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر، ص 65.

7.1- البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية محددا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وشرطا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تتشكل عامة من الكهرباء، المياه وشبكات الصرف، الاتصالات ومرافق النقل المطارات، السكك الحديدية، الموانئ و الطرقات،كما أن الإنفاق على البنية التحتية يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا، حيث أن ضعف البنية التحتية تعد من العوامل المسؤولة عن انخفاض ربحية المشاريع الاستثمارية. لذلك، فإن تطوير الطرق والموانئ والاتصالات وتوفير الأراضي الصالحة للأغراض الصناعية له تأثيرا وارتباطا وثيقا بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار[1].

8.1- انخفاض ونقص كفاءة العمالة

إن نقص تكوين اليد العاملة وضعف كفاءتها حتى و لو كانت منخفضة من حيث التكلفة تعد من بين المعوقات التي تحد من نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويشمل تلك الدول التي تنخفض بها مستويات التعليم والتكوين التي تتلاءم مع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

9.1- الموقع الجغرافي

يعتبر العامل الجغرافي ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية إذ يساهم في تخفيض تكاليف النقل المتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة. نجد الشركات العالمية تستقطب من طرف الدول التي تمثل مراكز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي، فإذا أخذنا مثلا تركيا نجد أن لها موقع استراتيجي مغري للمستثمر الأجنبي فهي تربط بين قارة آسيا و أوروبا وبالتالي تتيح للمستثمر الأجنبي الدخول لكل من الأسواق الأوروبية والأسيوية، يعتبر الموقع الاستراتيجي عاملا مهما لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

2- المحددات المؤسساتية

تمثل المحددات المؤسساتية محسنات أساسية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ويعتمد هذا النوع من المحددات على قدرة الدولة المضيفة في بناء أسس قانونية تمتاز بالاستقرار والتوافق مع التشريعات الدولية، مما

---

[1] التقرير السنوي للبنك الدولي ،(2014)،البنية التحتية قاطرة النمو في المستقبل ص 12

[2] العرف خديجة ،(2018/2017)،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدوول النامية – دراسة قياسية باسخدام بيانات البانل من 1996-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2 ، ص 132

[3] العارف خديجة ،نفس المرجع ص 128

يعطي ضمانات للمستثمر الأجنبي عن مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، ويمكن تناول هذا النوع من المحددات النقاط التالية:

1.2-الاستقرار السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي المحدد الأول أو الثاني لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة. وفي هذا الصدد قال وريك سميث"Worrich SMITH"، رئيس فريق مؤلفي تقرير عن التنمية عام 2005 الصادر عن البنك الدولي، " يفيد أكثر من 90% من الشركات عن وجود فجوات بين السياسات وبين ما يجري على أرض الواقع العملي، ويشكل الاقتصاد الغير الرسمي ما يزيد عن نصف الإنتاج في العديد من البلدان النامية وينبغي على الحكومات أن تقوم بسد تلك الفجوات ومواجهة المصادر الأكثر عمقا من بين مصادر إخفاق السياسات التي يمكنها تعكير مناخ الاستثمار[1]."

2.2- المحددات القانونية، الإدارية والمؤسسية

تتعلق المحددات القانونية بدرجة استقرارية التشريعات الحاكمة للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، ومدى التسهيلات في إجراءات الاستثمار، وجود التشريعات الهادفة إلى تقليص ملكية الدولة للمشاريع والمصارف، أيضا تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار التي تنعكس سلبا على درجة شفافية ووضوح تلك التشريعات أمام المستثمرين، فضلا عن مدى وجود القوانين المتعلقة بحقوق الملكية والقوانين التي تنظم المنافسة ومنع الاحتكار.كما ان المحددات المؤسسية تتعلق بمدى وجود اصلا مؤسساتي وعلى وجه الخصوص مدى منح الاولوية للنواحي القانونية وحماية حقوق الملكية والتنفيذ القانوني للعقود التجارية،تحسين كفاءة اجراءات الاستيراد والتصدير وخفض الروتين الذي يواجه رجال الاعمال عادة عند تعاملهم مع المؤسسات الحكومية.[2]

المطلب الثاني :أهمية وخصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

من أجل الاحاطة اكثر بالموضوع سيتم التعرف على اهمية وخصائص الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول :أهمية الإستثمار الاجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن إبرازها من خلال ما يلي:

[1] البنك العالمي،(2005)،مختصر تقرير عن التنمية في العالم

[2] فلاح خلف الربيعي ،(2011)،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ،العدد 3486،كلية الاقتصاد والادارة ص 86

- يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا في شكل توسعات جديدة من مدخلات رأس المال، وكذا يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة، عن طريق تدريب الموظفين لتشغيل المشروعات الجديدة؛
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول النامية التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة[1] .
- يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق مناصب شغل، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية للمجتمع.
- تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تعتمد عليها الدول لتعديل الوضع الاقتصادي، وتطوير المنشآت وتوسيعها[2] .
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال، والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة، مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.
- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلا للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل أساسا في ارتفاع أجورهم، وزيادة قدراتهم الإنتاجية وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة، والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية. [3]

[1] داودي محمد ,(2012/2011) السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة الماجستير منشورة ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان، ص 49.

[2] نزاري رفيق , (2008/2007)الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة الماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان، ، ص20

[3] بامحمد نفيسة،(2016/2015)، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI ،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، ص 7

الفرع الثاني :خصائص الإستثمار الأجنبي

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالخصائص التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره مسيلة للتميل الحديث كونه غير منشئ للمديونية فهو يحقق علاقات دائمة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجر الحصول على الأرباح فقط بل تتعداها إلى الاستراتيجية و البحث عن نمو المؤسسة و استمراريتها؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة راس مال المستثمر في اصول حقيقية في الخارج كما له امكانية ضمان الرقابة و السلطة في اتخاذ القرارات و كذلك تسيير الادارة و المشاركة في المداولات ؛
- أن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر ، فهو اذن يتحملها وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له و المتمثلة في الحق الرقابة و التسيير و الاشراف؛[1]
- الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة الاحتياجات المالية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد عملات أجنبية تسد فجوة كمية ، ولكنه عبارة عن الات و معدات متطورة و خبرات تنظيمية و مالية و فنية و ادارية و ايضا تسويقية و كل هذه الموارد بسبب ندرتها في الدول النامية و الكثير من المشاكل التي تعرقل تنفيذ خططها التنموية؛
- الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل في اصول انتاجية[2].

[1] عبد الرحيم حكيمة ،(2010/2009)،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2001 – 2009، مذكرة ماستر، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد اكلي محند اولحاج – البويرة ، ص38

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، (2006)،التمويل الخارجي المباشر ،ص04

المطلب الثالث :أشكال ومبادئ الاستثمار الاجنبي المباشر

الفرع الأول : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال يمكن إبرازها فيما يلي:

1- الاستثمار المشترك

وهو الاستثمار الذي يقوم به أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط بل تمتد أيضا إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع، العلامات التجارية وغيرها من الموارد، وينطوي الاستثمار المشترك على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه، ويعد الاستثمار الأجنبي المشترك من أكثر الأشكال تفضيلا وقبولا لدى الدول النامية لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، أهمها تخفيض درجة تحكم المستثمر الأجنبي في الاقتصاد المحلي، والرغبة في استقلالها عن الدول المتقدمة، ويتيح لها قدرا من التحكم والرقابة على كافة الأنشطة المتعلقة بالمشروع الاستثماري[1].

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

نتيجة التقدم التكنولوجي والعلمي الذي عرفته الدول الغربية ظهر هذا النوع من الاستثمارات التي يكون فيها المستثمر الأجنبي هو المشرف والقائم بإدارة المشروع لكونه يمتلك مجموع رأس مال الشركة أو المشروع الاستثماري، ويعتبر من الأنواع المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم بإنشاء فروع لها للقيام بنشاط إنتاجي تسويقي أو خدماتي بالدولة المضيفة، والتي لا تحبذ أغلبيتها الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛ بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، ونتيجة الصراع الدائم بين المستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار الأجنبي والدول المضيفة، وتعارض المصالح بين الطرفين في تحقيق مكاسب محددة مقابل ما يقدمانه من مزايا ومنافع، بحيث تقدم الدولة المضيفة مجموعة من الحوافز لأجل الحصول على ما يقابلها من تنمية اقتصادية في المدى القريب وتنمية اجتماعية في المدى البعيد، أما بالنسبة للمستثمر الأجنبي في شكل شركات الاستثمار

[1] رائد شحدة محمد الدودة،(2010)، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة1995 .-2007، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين، ص3

الأجنبي المباشر فيقدم مجموعة من الموارد المالية والتكنولوجية والفنية للاستفادة من الحوافز المقدمة قصد تعظيم الربح وفتح أسواق جديدة[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن زيادة درجة المنافسة بين الدول النامية والمتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية أدت إلى التصريح بالتملك المطلق للمستثمر الأجنبي للمشروعات الاقتصادية كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية لما توفره من حرية الإشراف والإدارة في التسيير لدى شركات الاستثمار الأجنبي، وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات.

3- مشروعات أو عمليات التجميع

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ويتم بموجب هذه الاتفاقية قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين وتجميعه ليصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي أيضا الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، تدفق العمليات، طرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية وغيرها في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو لا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة المستثمر الأجنبي في إدارة المشروع، وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج[2].

4- الشركات المتعددة الجنسيات

يقصد بالشركات المتعددة الجنسيات تلك الشركات التي تزاول نشاطها عبر الحدود، وتمتلك فروعا لها في دول أخرى، وتوجد غالبية هذه الشركات في بعض الدول المتقدمة كاليابان، أمريكا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا،[3] وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بعدة خصائص منها[4] :

-خضوع الشركات المتعددة الجنسيات إلى حد كبير لقدر موحد من الرقابة المباشرة من الإدارة العليا المتواجدة بالمركز الرئيسي.

---

[1] بلقاسم أمحمد , نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر, مرجع سبق ذكره, ص ص 105-106

[2] بن عباس حمودي , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية , مرجع سبق ذكره ,ص 21

[3] شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي،(2011) إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن .، ص30

[4] بن داويه وهيبة ،(2009/2010)،واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995 -2004 رسالة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، ص21

-ممارسة الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في عدد من الأسواق المتباينة جغرافيا.

-توفر قدر كبير من الاعتماد المتبادل بين مساهمات رؤوس الأموال لهذه المجموعة من الشركات المكونة للشركة المتعددة الجنسيات.

-ممارسة أغلبية الشركات المتعددة الجنسيات لنشاطها في سوق يمتاز في الغالب باحتكار القلة؛ أي أنها لا تمارس نشاطها في سوق تنافسية.

وتتمثل أشكال الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي[1] :

-شركة تابعة :عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 50 % من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-شركة مساهمة :عندما تراقب الشركة الأم أكثر من 10 % من وأقل من 50 % من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-شركة منتسبة :عندما تراقب الشركة الأم 10 % كحد أدنى من حقوق التصويت لشركة أجنبية تملك استقلالية قانونية.

-الفرع :وهو شركة غير مساهمة مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

5- الاستثمار في المناطق الحرة

المناطق الحرة هي مساحة من أرض الدولة المضيفة تخصصها وتحددها وتقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، ويسمح لها بحرية التجارة وتداول البضائع,الاستيراد والتصدير وتخزين ومعالجة البائع، التصنيع الخدمات بدون رسوم أو ضرائب جمركية أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية، والهدف من إنشاء المناطق الحرة هو تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منع المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات[2] .

[1] جمال بلخباط،(2015/2014)جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر ، باتنة، ص31

[2] محمد قاسم خصاونة، (2010) ، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن، ص19

ومن تلك الحوافز ما يلي[1] :

-عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج.

-وجود نص بالاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المناطق الحرة.

-إعفاء دخل الشركات من الضرائب.

-تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع.

-حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية.

-انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرق المواصلات والموانئ.

الفرع الثاني :مبادئ الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تتوفر في البلد لكي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها[2]:

1- مبدأ الشفافية والتناسق: يقصد بهذا المبدأ إلزامية توافر المعلومات حول الاستثمار بحرية مطلقة ودون تمييز وبدون تكلفة لجميع المستثمرين الأجانب وحتى يتم تنفيذ هذه العملية يتطلب من الدول ضرورة تقنين عمل نظام الإعلام المتعلق بترقية الاستثمار في وثائق تشريعية.

2- مبدأ سيولة حركة رأس المال: وهو مبدأ متعلق بحركة رؤوس الأموال بالدولة والمواد الاستثمارية فيها سواء كانت رؤوس أموال داخلية أو خارجية ويتضمن مبدأين:

- **مبدأ حرية التحويل**: هذا المبدأ يضمن الرؤوس الأموال وعوائدها المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية وتحويلها بكل حرية وبدون تصريح مسبق.

- **مبدأ حرية الدخول السوق العملة الصعبة**: على الدول إلى سوق العملة الصعبة القيام بما يلي:

  - وضع ميكانزمات لتحديد سوق العملة الصعبة؛

[1] هند سعدي ,(2017/2016)أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، ص 18

[2] عبد المطلب عبد الحميد،(2006)،اقتصاديات المشاركة الدولية،الدار الجامعية ، مصر ص 216.

- تحرير التجارة الخارجية للحصول على تحويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات؛
- وضع سوق مالية مفتوحة لرأس المال الأجنبي.

3- مبدأ الاستقرار: يلعب دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية والسياسية لدولة ما مع العالم الخارجي وهذا لوجود عدة أخطار يمكن أن تهدد الاستقرار وبالتالي تحول دون ترقية الاستثمار الأجنبي مثل:

- أخطار نزع الملكية واستيلاء التأمين؛
- أخطار الحروب؛
- أخطار تحويل رأس المال.

المبحث الثاني :أسس للاستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار بشكل عام من بين المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد حيث يعتبر القلب النابض للنشاط الاقتصادي،لهذا لقي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين حاولوا فهمه ووضع نظريات وتشرحه وتفسره لما له من مزايا وايجابيات الا انه لا يخلو من العيوب وهذا ما سيتم التطرق اليه في هذا المبحث الذي يتناول ثلاث مطالب ، المطلب الأول يشرح نظريات الاستثمار الاجنبي المباشر اما المطلب الثاني فيستعرض مزاياه وعيوبه ثم المطلب الثالث الذي يبين فيه العوامل التي تجذب الاستثمار الاجنبي وعرض اهم المعيقات التي تواجهه.

المطلب الأول :النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي

لقد دفع الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر بالكثير من الاقتصاديين إلى وضع نظريات تشرح هذه الظاهرة المتزايدة الاهتمام،ولفهم اكثر للإستثمار الأجنبي لابد من الخوض والتمعن في جدوى هذه النظريات. وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات.

الفرع الأول: النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر

من بين أهم النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

1.1- نظرية الميزة الاحتكارية

ظهر النموذج الاحتكاري على يد المفكر الاقتصادي هايمر، والذي أشار إلى أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وأن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، حيث تمكن تلك الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة، والحصول على عائد أعلى من ذلك الذي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي،[1] وقد تم تطوير هذا المنهج من طرف المفكر الاقتصادي كافس حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى نتيجة توفر أربعة عوامل، وهي[2] :

-ميزة تكلفة رأس المال :عادة ما تكون الشركات التي تقوم باستثمارات خارجية أكثر قدرة من الشركات الأخرى على دخول أسواق رأس المال سواء كانت عالمية أو محلية، ولهذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

---

[1] نورية عبد محمد,(2012) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي :دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي في الفترة 1992-2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا ، ص 62

[2] عدنان داود محمد العذارى، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية , مرجع سبق ذكره ، ص ص 64-65

– ميزة تنويع المنتجات :تتميز هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها التي تستجيب لأذواق المستهلكين وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أنها تتمتع بقدرة كبيرة على تحمل تكاليف الإعلان والترويج الكبيرة.

–ميزة تقدم البحث العلمي :تتميز الشركات الاحتكارية بقدرة عالية على القيام بنشاطات البحث والتطوير، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على باقي الشركات الأخرى.

–الوفرات الاقتصادية :تتميز الشركات الاحتكارية بإمكانية الاستفادة من الوفرات الاقتصادية مع كبر حجمها، من خلال تطبيق طرق تنظيمية متطورة، وإمكانية الحصول على أسعار الجملة كلما كبر حجم المبادلات، وتؤدي الاستفادة من الوفرات الاقتصادية إلى خفض التكاليف، كما تمنح الشركات الأجنبية ميزة على الشركات المحلية في الدولة المضيفة، فكلما زادت موانع الدخول زادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة، ومكنها ذلك من القيام باستثمارات أجنبية مباشرة على نطاق أوسع.

وقد تعرضت هذه النظرية رغم إسهاماتها لانتقادات عدة أهمها[1] :

–لا يكفي امتلاك الميزة الاحتكارية وحده لقيام الشركات بالاستثمار في الخارج، إذ يجب أن تتوفر مجموعة من العوامل المكملة مثل المزايا المكانية، القيود المفروضة على التجارة الدولية، بالإضافة إلى السياسة التي تعتمدها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.

–لم تقم هذه النظرية بتفسير للقيام بعمليات الاستحواذ والتملك لشركات قائمة في البلدان المضيفة التي لا تتوفر على الميزة الاحتكارية.

2.1– الاستثمار الاجنبي المباشر في النظرية الكلاسيكية

تنطلق النظرية الكلاسيكية من فكرة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود عوائق في حركة رؤوس الأموال وعناصر الإنتاج، وحسب رواد هذه النظرية فإن التفاوت في العوائد بين البلدان هو الذي يسمح لأصحاب رؤوس الأموال بالاستثمار في الخارج، أما في حالة تساوي العوائد فلا يتوقع حصول أي انتقال لرأس المال عبر الدول، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق الإنتاجية الحدية لرأس المال، وبذلك يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بالندرة النسبية، ومن أهم العوامل التي تفسر هذه الحركة تلك المرتبطة برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في ظروف العمل والإنتاج بين الدول، وبصورة خاصة فإن الفوارق في تكلفة العمل أو معدل استغلال قوة العمل بين الدول والمجتمعات تمثل أحد الدوافع الكبرى للاستثمار في البلاد ذات

[1] نورية محمد عبده , أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي , مرجع سبق ذكره ص 72

التكلفة المنخفضة، إلا أنه رغم إسهامات هذه النظرية وجهت لها عدة انتقادات من أبرزها تناقض هذه النظرية مع واقع أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل الدول المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي التي تتقارب فيها المستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال[1] .

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الأبحاث والدراسات أمكن التوصل إلى نظريات حديثة تحاول تفسير ما قد تكون النظريات الكلاسيكية عجزت عن تفسيره، من أهم هذه النظريات نذكر ما يلي:

1.2- نظرية دورة حياة المنتج في الأعمال الدولية

يعد البروفيسور رايموند فيرنون من جامعة هارفارد الأمريكية صاحب نظرية دورة حياة السلعة، فقد لاحظ فيرنون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وبخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية الجاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الالكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال؛ أي أن هذه السلع تستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج.

وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة،[2] وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن كل سلعة من السلع التي قد تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية، من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) حيث تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى، ولفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها، وهي على النحو التالي[3] :

---

[1] عدنان داود محمد العذارى ،(2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار.غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص 61 -62

[2] علي عباس،(2007) ، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص151

[3] بيري نورة ,(2016/2015) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014) أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي, ص ص 139-130

-مرحلة الإنتاج والبيع في السوق المحلي :عندما تقرر الشركة إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها من ذلك بالدرجة الأولى بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها إلى الخارج، فالكمية الأولى المنتجة من السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء، ويبقى عرض هذه السلعة محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل، وعند إنتاج كمية أخرى من السلعة يتم التغلب على بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ بالتفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه.

-مرحلة التصدير :تتميز هذه المرحلة بنمو وتطور الطلب في الأسواق المتقدمة والنامية منها، مما يشكل حافزا للتصدير ومن ثم زيادة المبيعات في الخارج، الأمر الذي يدفع المنتجين إلى تطوير وسائل الإنتاج وتوسيع أنشطتهم، وهو ما يؤدي إلى ظهور منافسين جدد، مما يستلزم إجراء تعديلات على نوعية المنتجات وحجمها.

-مرحلة النضج والاستثمار :تتميز هذه المرحلة بإنتاج السلعة في الدول التي كانت تستوردها، وهنا تجد الشركة المنتجة للسلعة نفسها أمام وضع صعب ناتج عن ظهور منتجين محليين جدد، مما يزيد من الكميات المعروضة من السلعة في السوق المحلية للدولة المستوردة، وقد يترتب عن هذا الوضع فرض رسوم جمركية على الواردات من هذه السلعة لحماية المنتجين المحليين، وهنا تكون الشركة أما خيار واحد هو إنشاء وحدات إنتاجية داخل هذه الدولة لتموين السوق من الداخل.

-مرحلة الانحدار والتدهور :في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للمنتج الذي يعمل على دعم موقعه في السوق، من خلال العمل على تخفيض تكاليف السلع خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما يحاول إعادة تحديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، فضلا عن القيام بإجراءات دفاعية مثل :إجراء بعض التغيرات على شكل السلعة حجمها، ألوانها وأسعرها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة ممكنة، مع العمل في الوقت ذاته على اختراع سلعة جديدة تحتكر من خلالها الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية[1] .

[1] علي عباس ,إدارة الاعمال الدولية , مرجع سبق ذكره ، ص 153

الشكل رقم (01-01) دورة حياة السلعة ومراحل تطورها

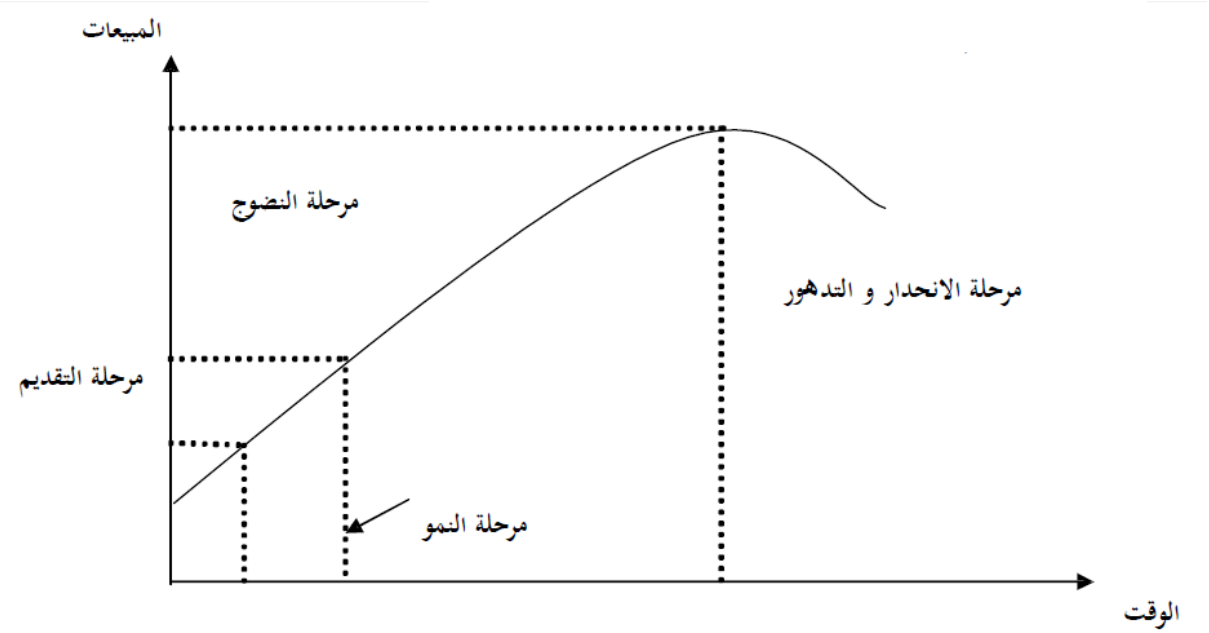

المصدر : علي عباس ,إدارة الاعمال الدولية , مرجع سبق ذكره ، ص 153

وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من أهمها ما يلي:

- اهتمام هذه النظرية بالاستثمار في المنتجات الجديدة فقط، إضافة إلى عدم تمكنها من تقديم تفسير مقبول لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق للمشروعات الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق[1] .

- وجود بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية، كذلك قد تظهر بعض المنتجات لخدمة السوق الخارجي منذ البداية، كما أن الاستثمار في قطاعات أخرى كقطاعي النفط والسياحة قد يبدأ في الدول المضيفة وليس في البلد الأصلي للمستثمر الأجنبي[2].

[1] مصباح بلقاسم (2005),أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر -، رسالة ماجستير ،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 15

[2] نورية محمد عبده , أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي , مرجع سبق ذكره ص 73

2.2- نظرية احتكار القلة

حسب هذه النظرية فإن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أسواق احتكار القلة؛ كون هذه الأسواق تقسم بين قلة من الشركات المنتجة الكبيرة وتمنع المنافسة الاحتكارية أي شركة تنمو عن طريق المضاربة السعرية، وبذلك فإن الشركات تسعى إلى تعزيز فرصتها للنمو عن طريق الاستيلاء على أسواق خارجية بالإنتاج فيها، مما يعزز المستوى لربحيتها، ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات هو النمو، فتحاول كل شركة أن تنمو بشكل أسرع من بقية الشركات، إذ أن نسبة النمو تحدد حجمها ونصيبها في السوق الاحتكارية الذي يؤدي إلى تحديد قوتها وسيطرتها على السوق؛ أي أن هذه الشركات تسلك سلوكا هجوميا غير مرتبط بضغوط السوق الاحتكارية للاستثمار في الخارج، فتعمل الشركات الكبيرة على نقل جزء متزايد من استثماراتها الجديدة إلى الخارج، مما ينقل الطابع الاحتكاري إلى السوق العالمية ،وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات كتجاهلها الإغراءات المتاحة في السوق الأجنبية، وإهمالها لجوء الشركات الصغرى والعاملة في سوق تنافسية للاستثمار في الخارج، ومن ثم أهملت المنافسة الدولية، وبالتالي فإن هذا التفسير يركز على العوامل المرتبطة بالسلوك الاحتكاري أكثر من العوامل التي تنبع من المنافسة في سوق احتكار القلة[1] .

3.2- نظرية عدم كمال السوق

هذه النظرية قد اقترحت من طرف اقتصادي كندي "هيمرسS.Hymer "، سنة 1960 هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر المنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية (توافر الموارد المالية، التكنولوجية، المهارات الإدارية... إلخ)، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبرأحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، أو بمعنى آخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... إلخ، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية المجالات الاستثمار الأجنبي

[1] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية , مرجع سبق ذكره ، ص ص 67-68

المباشر فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل الاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسية[1].

وفي هذا الشأن يرى "هودوينج"، أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن انخفاض قدرة الشركات متعددة الجنسية على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع الخدمات المقدمة (النواتج وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فإنه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسية في مثل هذا النوع من نماذج السوق.[2]

ويتفق في ذلك كل من "باري Parry "و"كيفز Caves "حيث يؤكدان على وجود ارتباط وثيق بين كلا من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الشركات متعددة الجنسية، وبين توافر أو امتلاك بعض المزايا النسبية لتلك الشركات بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، فالدافع إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمارات الخارجية هو وجود ميزة تستطيع الاستفادة منها.[3]

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل فيما يلي:

- عدم واقعية الافتراض القائل بإدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج.
- عدم تقديم هذه النظرية أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركة المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.
- مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف مرتبطة بالاستثمار المباشر أو غير المباشر مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، والخاصة بتنظيم مثل هذه الأنشطة أو العمليات الإنتاجية والتجارية، ومن

[1] Josette Peyrard (1992), Gestion financière internationale.5°éd,Vuibert.Parise,.P 190.

[2] أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 393.

[3] على محمد بو نمر المزروعي، (2000)،دور الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر،ص 30.

ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها أو المزايا الاحتكارية التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب[1] .

4.2- نظرية الحماية

تعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة، بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج، ولأطول مدة ممكنة أي من هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتحقق أهدافها[2].

أما الانتقادات الموجهة لهذه النظرية فنوجزها فيما يلي:

- عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، نظرا لوجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة، والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها.

- تركيز هذه النظرية على الميزة الاحتكارية العالمية وإهمالها المزايا النسبية على المستوى المحلي أو الإقليمي من جهة، والأشكال الأخرى للتوطن الصناعي التي تمليها الظروف الاقتصادية والسياسية المتاحة للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى[3] .

5.2- نظرية الموقع

ركزت نظرية الموقع على اختيار الدولة المضيفة التي ستكون محلا للاستثمار وممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والمتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها ركزت على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في

[1] العبادي محسن، (2016) ، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن ، ص ص 63-70

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، (2014)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، طبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان، ص63

[3] سعدي هند ,(2017/2016)أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية 1980-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف - المسيلة، ص 28

قرارات الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات، والمرتبطة بالعرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة، فضلا عن العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق، وذلك على النحو التالي:

- العوامل التسويقية :كدرجة المنافسة، منافذ التنويع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين واحتمالات التصدير لدولة أخرى وغيرها.

- العوامل المرتبطة بالتكاليف :كالقرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال وانخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الإنتاجية الأخرى.

- الإجراءات الجنائية أي ضوابط التجارة الخارجية :كالتعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير وغيرها.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي :كالاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل بها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.

- عوامل أخرى :كالأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج وإمكانية التجنب أو التهرب الضريبي وغيرها[1] .

6.2- نظرية الموقع المعدلة

تضيف نظرية الموقع المعدلة بعض المحددات التي تأثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث قدم هذه النظرية روبورك وسيموند إذ اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، وهي[2] :

[1] سحنون فاروق (2010/2009), قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة . الجزائ-، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعةفرحات عباس - سطيف، ص 27

[2] ِ بن عباس حمودي(2012/2011) ,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية، خصص نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية التجراية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر - بسكرة ،ص77

-العوامل الشرطية :وتتمثل في خصائص المنتج والعلاقات الدولية للدول المضيفة.

-العوامل الدافعة :تتمثل في الخصائص المميزة للشركة ومركز الشركة التنافسي.

-العوامل الحاكمة :وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

أما فيما يتعلق بالانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية فتتمثل في إشارتها إلى التكافؤ في العوامل التي قد تكون بمثابة عوائق وعراقيل، أو تكون بمثابة دوافع وحواجز للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بالاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة مع انحصار العوامل الدفاعية للاستثمار الأجنبي في الضمانات والحوافز، زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية وارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم لتشجيع شركاتها المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها[1] .

المطلب الثاني:مزايا وعيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

إن تفضيل مختلف الدول المضيفة للاستثمار المباشر عن باقي أنواع الاستثمارات الأجنبية, لإدراكها للمزايا التي يمكن إن تجنيها من هذا النوع و المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي, و لكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب التي يمكن حدوثها وعليه يعرض في هذا المطلب مختلف المزايا و العيوب للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل هذه المزايا فيما يلي[2]:

- ✓ إن تقليل الواردات و زيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات؛
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات؛

[1] بلقاسم أمحمد, (2013/2012)نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه،خصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بن بلة- وهران، ص 118

[2] سحنون فاروق،مرجع سبق ذكره ،ص ص 18-19

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات؛
- ✓ إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات؛
- ✓ الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة الإنتاج أو التموين في زيادة الطاقة الإنتاجية, أو علاقة أمامية و التي تتمثل في وظيفة التسويق؛
- ✓ ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية, إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها
- ✓ تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من اجل القيام بأعمالها الخاصة؛
- ✓ رفع مستوى التنمية الاقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الاست الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من الأثر الإيجابي على اقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل.

الشكل رقم 01-02:فوائد الاستثمار الأجنبي

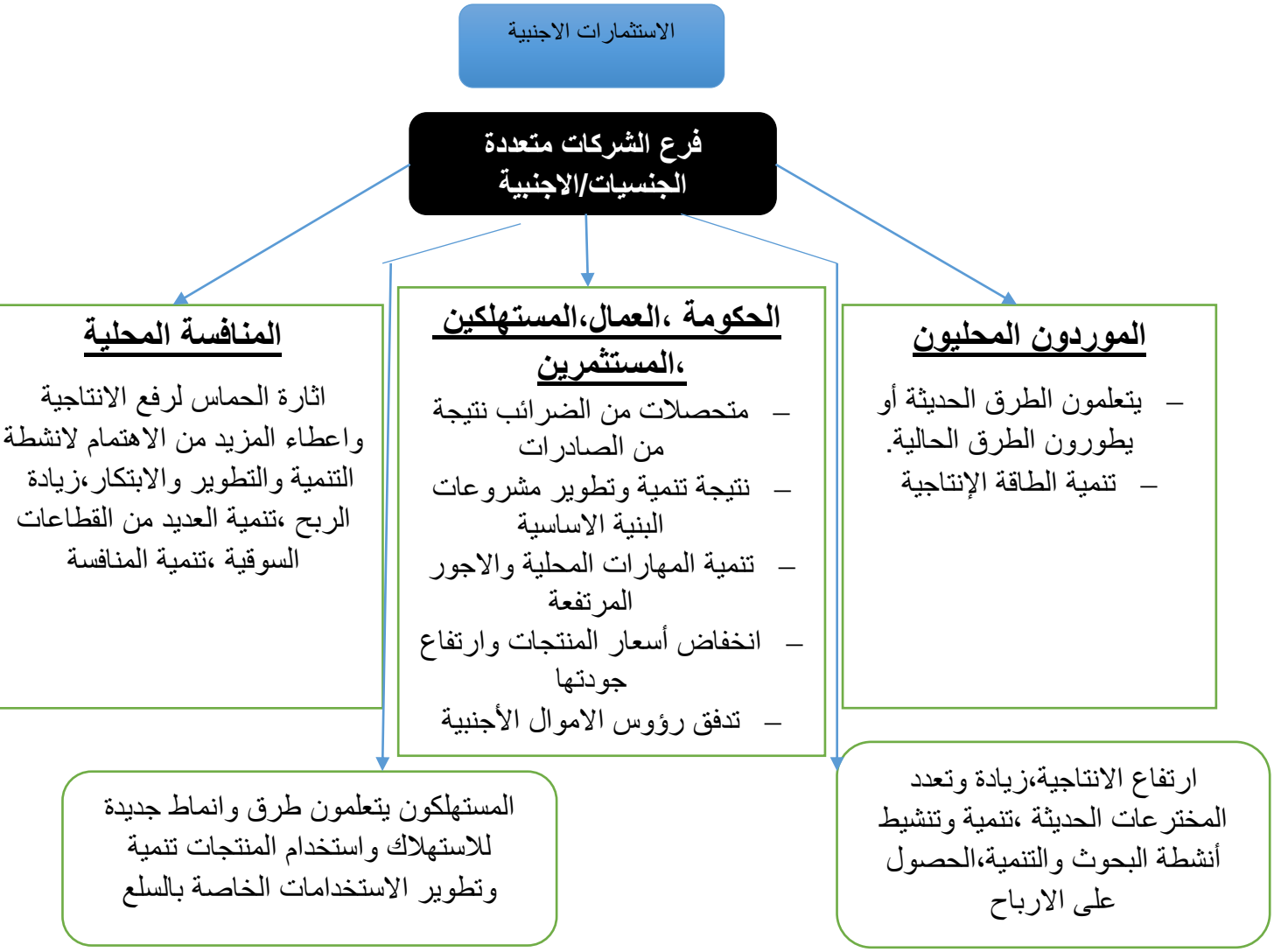

المصدر:عبد السلام ابو قحف،إدارة الأعمال الدولية،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2006 ص 51

الفرع الثاني: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر

من بين الآثار السلبية نجد ما يلي[1]:

- ✓ قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة, فعلى سبيل المثال:في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات, و في بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية؛

[1] طاهر مرسي عطية، (2001)،إدارة الأعمال الدولية دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الثانية, ص ص 250-251.

- ✓ إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- ✓ إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف, قد يؤثر سلبا في الثقافة الوطنية, وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- ✓ المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف, و هذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛
- ✓ استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية... الخ؛
- ✓ يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج و كذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل, و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛
- ✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية, مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل فالفوائد طويلة الأجل, قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي, لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية, والتي ستبقى في بلادها حتى و لو غادرتها الشركات الأجنبية, إلا أن مسالة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل, كما إن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة الاستقطاب أفضل الكفاءات.

المطلب الثالث دوافع الاستثمار الاجنبي ومعوقاته

سيتم في هذا المطلب عرض أهم دوافع الاستثمار الاجنبي ناهيك عن مختلف المعوقات التي تواجهه

الفرع الأول:دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

نميز في دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر والدوافع الكامنة وراء اجتذابه.

1.1- دوافع المستثمر الأجنبي

يمكن إيجاز أهم هذه الدوافع في العناصر التالية[1]:

-اختراق الأسواق العالمية: يعتبر الدافع الأول الذي جعل من الشركات الأجنبية تقرر تفضيل التدويل بدلا من التصدير، أي أن هذا القرار اتخذ لصالح الإنتاج في الخارج بدلا من التصدير، وهذا مرهون عامة بالنقائص المميزة للأسواق المراد اختراقها ، فالشركات الأجنبية تندفع الإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة (المواد الأولية، واستغلال اليد العاملة الرخيصة،...) وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف وضمان تدفقها باستمرار بالكمية والجودة والأسعار المرغوبة، ومن جهة أخرى تلجأ الشركات الأجنبية للإنتاج في الخارج لزيادة المبيعات فكلما كبر حجم سوق دولة ما، فإنه يبدو صغيرا جدا مقارنة بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليها، وبهدف الاستفادة من وفرات الإنتاج بالأحجام الكبيرة فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصريف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية أو صعوبتها (بسبب ارتفاع تكاليف التصدير أو السياسات المقيدة للاستيراد)،تلجأ الشركة للإنتاج خارج دولتها لتجاوز هذه القيود أو الصعوبات؛

-طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري: تلعب هذه الأخيرة دور مهما في دفع المستثمر لمزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية، إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج لغرض تجنب الإخفاق بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها؛

-تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر الأجنبي من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج إذا كان معامل الارتباط بين عوائد استثماراته ضعيفا، عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بين

[1] أمينة حيمر-ليندة قجور،(2015/2014)،أهمية تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماستر،تخصص نقود وبنوك،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحيي – جيجل، ص 18

عوائدها قويا نظرا لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة. كما أنه قد تستند المنافسة الداخلية لدرجة تهديد استمرار وجود شركة ما، فتنقل هذه الأخيرة نشاطها أو جزء منه إلى دولة أو دول أخرى لا توجد فيها المنافسة بنفس الحدة، فرأس المال الأجنبي حاول بقدر الإمكان توزيع استثماراته في دول وأسواق مختلفة كي يحد من الانعكاسات السلبية للأزمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها سوق الواحدة.

2.1- دوافع الدولة المضيفة

هذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة، التي تصب كلها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة للتنمية الشاملة وإنعاشا الاقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي[1]:

- **معالجة مشكلة البطالة** : فالمستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها الدول المضيفة، أو سبيل منه لتقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة؛

- **الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور** : فالاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول المضيفة يجلب معه الفن الإنتاجي الحديث والطرق التقنية المتطورة ونظم التسيير والإدارة الحديثة، وتوظيف الخبرات الإدارية النادرة، بالإضافة إلى مساهمته في تكوين العمال والمسؤولين من خلال توظيفهم في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر .

- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات** : فالدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها تسعى لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل التخفيف من حدته في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

- **زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني** : ينتج عن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إقامة مؤسسات ومشاريع استثمارية جديدة، و بالتالي اقتناء أصول إنتاجية إضافية، الشيء الذي يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف لهذا الاستثمار، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحدث زيادة في الإنتاج المحلي ومنه المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأخير سينعكس أثره الإيجابي على تحسين ورفاهية المجتمع الذي يستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو هدف أساسي تسعى إليه جميع الأنظمة الاقتصادية باختلاف مدارسها.

الفرع الثاني :معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

لقد قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار طبقا للبحث الذي قامت به حيث يمكن تلخصيها كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] دريد محمد السمرائي ،(2006)،الاستثمار الاجنبي –المعوقات والضمانات القانونية ،الكبعة الاولى ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان، ص 76

جدول رقم 01-01:معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر

المعوقات الاقتصادية	– عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية – عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ – عدم توافر النقد الأجنبي. – عدم توفر مناخ استثماري ملائم. – ارتفاع معدلات التضخم. – محدودية السوق المحلية، وعدم توافر فرص استثمارية. احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية
المعوقات القانونية والادارية	– عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار. – القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج. – صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول. – ازدواجية الضرائب، وارتفاع معدلات الضرائب. – البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص. – تفشي الرشاوي والعمولات؛
معوقات تتعلق بالكفاءة	– عدم توفر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار. – عدم توفر الأيدي العاملة المدربة. – عدم توفر شريك محلي من القطر المضيف.
معوقات مالية	– عدم توفر بنوك للعملات – عدم وجود سوق مالية متطور – عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية – عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة.

المصدر: عبد القادر بابا،(2014/2013)،سياسات الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، رسالة دكتوراه ،تخصص نقود وبنوك،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1 ،ص ص 72-74

خلاصة

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة للاستثمار التي يتم الاستثمار فيها، ويظهر ذلك بوجود الاتفاقات التجارية الدولية التي تحفز وجود الاستثمار الأجنبي بين الدول، مما ينعكس إيجابيًا على حجم التجارة بين الدول وتشجيع النمو الاقتصادي، وينعكس الأثر الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توسيع الأسواق في الدولة المضيفة وبالتالي المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني :واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الفصل الثاني : واقع الإستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد

أصبح الاستثمار الأجنبي في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق سعت الجزائر إلى تعزيز موقفها وسد بعض الثغرات والنقائص المميزة لها وبناء قاعدة متينة تستجيب لمتطلبات التنمية وتشجع على اشراك المتعاملين الأجانب وشركات الاستثمار، حيث اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه الى قطاع المحروقات باعتباره قطاع ذو ربحية اكيدة إلا أنه في الأونة الأخيرة يلاحظ أنه هناك تزايد في الإستثمارات خارج قطاع المحروقات و ولهذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الإطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وذكر أهم الحوافز والضمانات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية للمستثمرين الأجانب وفي الأخير التطرق إلى مقومات الإستثمار الأجنبي في الجزائر و المعوقات التي تواجهه، بينما المبحث الثاني يتناول حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر وحجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2005-2020 وتوزيعها حسب القطاع ناهيك عن ذكر أفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

إدراكا من الدولة الجزائرية للإستثمار الأجنبي ودوره في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية ودفعها إلى تهيئة مناخ جيد خصب للاستثمار رغبة منها في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات والقطاعات كإحداث سياسة تنموية شاملة متينة وفتح المجال أمام المستثمرين في شتى الميادين للخروج من دائرة التبعية للمحروقات، على هذا الأساس بدأت الجزائر بتوفير وتهيئة كل الظروف المناسبة والمحفزة على جلب الاستثمار من خلال تهيئة الأرضية القانونية والتشريعية لذلك وإزالة العراقيل ، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث الذي ينقسم إلى ثلاث مطالب، تناول المطلب الأول الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،و المطلب الثاني تعرض الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر في الجزائر وأخيرا المطلب الثالث تطرق إلى مقومات ومعوقات الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

عرفت الجزائر تطور قوانين الاستثمار منذ الاستقلال ، الأولى خلال مرحلة الاقتصاد المخطط في ظل النهج الاشتراكي، أما المرحلة الثانية تتمثل في مرحلة الانتقال الاقتصادي الى النهج الرأسمالي.

الفرع الأول: مرحلة الاقتصاد المخطط

تم إصدار أول قانون يتعلق بالاستثمار في الجزائر بتاريخ 26 جويلية 1963 تحت رقم (77/63)وقد كان هذا القانون موجه الى رؤوس الاموال الاجنبية، حيث منحهم ضمانات بعضها ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرين الاجانب وبعضها خاصة تستفيد منها المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية، إلا أن هذا القانون لم يطبق بسبب شك المستثمرين في مصداقيته وبسبب انتهاج الجزائر سياسة التأميمات ، ثم صدر الامر (284/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات والذي اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية الخاصة نظرا لصعوبة تطبيقه على المستثمرين الاجانب، ثم جاء القانون (13/82) المؤرخ في 28 أوت 1982، الذي فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية ولكن في إطار محدود وكان في شكل شركات مختلطة الاقتصاد حيث تقدر حصة الحكومة الجزائرية ب 51%.[1]

عدل هذا القانون بالقانون رقم (13/86) المؤرخ في 19 أوت 1986، ثم تبنت الجزائر القانون (25/88) موازاة مع الاصلاحات الاقتصادية التي أدت الى استقلالية المؤسسات العمومية، فأصبحت تتمتع بنوع من الاستقلالية

[1] فاروق خلف،(23/22 فيفري 2016)،الإطار القانوني للطار القانوني للإستثمار ودوره في تنمية الإقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية، قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، ص 270

وغير خاضعة للوصاية الوزارية وغير خاضعة للقانون العام بل خاضعة للقانون التجاري أي يكون تأسيسها ف شكل شركة اموال (شركة أسهم او شركة ذات المسؤولية المحدودة) وتتولى صناديق المساهمة تسييرها مقابل الرأس مال التأسيسي المدفوع.[1]

الفرع الثاني: مرحلة الانتقال الاقتصادي بداية من 1990

سايرت النصوص التشريعية خلال هذه المرحلة التوجهات الجديدة التي اتسم بها الاقتصاد الوطني من انفتاح على التجارة الخارجية وتبنى نهج اقتصاد السوق، لقد شهدت هذه المرحلة تغيرات نوعية وكمية في منظومة الاستثمار وقد مثل قانون النقد والقرض (90/10) المؤرخ في 14/04/1990 نقطة تحول مهمة في هذا المجال حيث أعطى هذا القانون لبنك الجزائر صلاحية مراقبة البنوك التجارية في توزيع القروض، اضافة الى محاربة التضخم والترخيص للاستثمارات الاجنبية والغاء الاحكام المتعلقة بنسبة الملكية للشركات المختلطة، وكذا الغاء التمييز بن القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الاموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وضمانات ضد إجراء المصادرة، كما انه وابتداءا من سنة 1990:

- تطورت قوانين الاستثمار؛
- عقدت الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الدولية؛
- عقدت الاتفاقيات الدولية المتعددة الاطراف[2].

بالرغم من أن قانون النقد والقرض تضمن بعض المبادئ الخاصة بمعالجة ملف الاستثمار إلا أن هذا الاخير بقي بدون نص خاص وواضح الى غاية صدور المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمارات رقم (12/93) سنة 1993، حيث أكد هذا المرسوم على بعض الاحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية؛

[1] سعاد سالكي، (2011/2010)، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، ص 142

[2] سعاد سالكي ، نفس المرجع

- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات؛
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار؛[1]

ثم صدر الامر رقم (03/01) المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي يتعلق بتطور الاستثمار، يحدد هذا الامر النظام الذي يطلق على الاستثمارات المحلية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز والرخص، وقد تضمن هذا الامر زيادة الحوافز الممنوحة للمستثمرين، خاصة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية وضمان تحويل رأس مال المستثمر والارباح الناتجة عن التنازل او التصفية.

*يتم إنشاء بموجب الامر (01/03) كل من:

- المجلس الوطني للاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار؛

بموجب المرسوم التنفيذي رقم (282/01) تحل الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعاها طبقا للتشريع المعمول به، النظام الاستثنائي المتعلق بالامتيازات الخاصة بالاستثمار في المناطق التي تتطلب تنميتها حيث تستفيد من مزايا في مرحلتين، مرحلة الانجاز للاستثمار ومرحلة الانطلاق للاستغلال.

ثم يليهم الامر 06-08، عند تعديل القانون الخاص بالاستثماري سنة 2006، فإن القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة ومنظمة على ثلاث (03) مستويات: المستوى الاستراتيجي، المستوى السياسي والمستوى التنفيذي.

تم إجراء التعديل لقانون الاستثمار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009(الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009) أما بعده وبموجب المادة 58 منه التي أضافت المادة (4 مكرر) فقد أصبح بموجب الفقرة الثانية منها، من غير الممكن إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الاقل من رأس المال الاجتماعي وبالتالي لم يعد بإمكان المستثمر الاجنبي إنشاء مشاريع أو مؤسسات جديدة بمفرده أو

[1] حدة رايس – مروة كرامة، (ديسمبر 2012)، تقييم التجربة في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة العالمية المالية – دراسة تحليلية، مقال منشور بمجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ص 66

بالاشتراك مع مستثمر أجنبي آخر فقط (لم يعد بالإمكان إنشاء شركات أجنبية محضة)، وإنما يجب عليه اشراك المستثمر الوطني وبنسبة 51% على الأقل، عدا بالنسبة لمن يمارس نشاط الاستيراد بغرض إعادة البيع على الحال فإن النسبة تكون (30%) على الأقل، والشيء نفسه ينطبق أيضا على عمليات الاستثمار في إطار الخوصصة، طبقا للمادة (4 مكرر 1/ فقرة 2) التي تم إضافتها بنفس الامر أعلاه.[1]

الفرع الثالث: مرحلة تطوير وترقية الإستثمار

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة إصدار العديد من القوانين، ومنها قانون النقد والقرض، وقانون التجارة، والمرسوم المتضمن إنشاء البورصة، والقانون الخاص بحركة رؤوس الأموال، وقانون المنافسة، وكذلك الأمرين المتعلقين بتطوير الاستثمارات والخوصصة، وتنظيم المؤسسات العمومية، وكذلك الدراسة والمصادقة على مشاريع قوانين تتماشى خاصة مع تطلعات الجزائر لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ولعل أهم هذه القوانين قانون الاستثمار رقم 16 – 09 وتعديلات سنة 2021 لرفع العراقيل في مجال الإستثمار تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

يهدف القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في سنة 2016 إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، ويقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و / أو إعادة التأهيل؛
- المساهمات في رأسمال شركة[2].

وتنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية، وتخضع الاستثمارات قبل انجازها من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، وهذا للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كما تحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات عن طريق التنظيم، كما تستفيد من أحكام هذا الفصل استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و /أو أعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا، كما تحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من " القوائم السلبية" عن طريق التنظيم، وفي حالة ممارسة نشاط مختلط أو عدة نشاطات لا تمنح المزايا المقررة في هذا القانون، إلا لتلك القابلة للاستفادة من المزايا، ولهذا الغرض محاسبة تفصل الأرقام الموافقة للنشاطات القابلة للاستفادة من هذه المزايا، تعد استثمارات في مفهوم المادة 2 من هذا القانون

[1] فاروق خلف، مرجع سبق ذكره ص 273

[2] مولود ديدان،(2016)، قانون ترقية الإستثمار، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء – الجزائر ص 05

تلك الاستثمارات التي تكون قابلة للاستفادة من المزايا، السلع بما فيها تلك المجددة التي تشكل حصصاً عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، كما تتعد استثمارات قابلة للاستفادة من المزايا، السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الايجاري الدولي بشرط إدخال السلع إلى التراب الوطني في حالة جيدة[1].

وبهدف رفع العراقيل وتوجيه الإستثمار ووضعه في السكة التي تخدم الإقتصاد الوطني قام رءيس الجمهورية عبد المجيد تبون بتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (حكومية) إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ومنحها دور المروج والمرافق للاستثمارات وغالبا ما اشتكى مستثمرون جزائريون وأجانب من ثقل الإجراءات البيروقراطية للوكالة الوطنية لدعم الاستثمارات، التي تتولى مهمة دراسة المشاريع والموافقة عليها من عدمها، واستحداث شباك وحيد له اختصاص وطني، موجه للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية. كما سيتم محاربة البيروقراطية التي تكبح المشاريع الاستثمارية، من خلال "رقمنة" الإجراءات المتصلة بعملية الاستثمار.

ووجه رئيس الجمهورية السيد تبون ، عقب التصديق بمجلس الوزراء على النص الجديد، بتسليط أقصى العقوبات على كل من يعرقل بشكل أو بآخر، عمليات الاستثمار مهما كان مركزه وطبيعة مسؤوليته، كما أمر بـ "وضع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، تحت سلطة رئيس الوزراء"، بعدما كانت في السابق تتبع وزارة الصناعة وشدد أيضا على تعزيز النظام القانوني لحماية المستثمرين من التعسف البيروقراطي، عبر استحداث آلية مستقلة رفيعة المستوى، تضم قضاة وخبراء اقتصاديين وماليين، توضع لدى رئاسة الجمهورية، وتتولى الفصل في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المستثمرين[2].

[1] برو هشام،(2020)،الأطر القانونية لضمان وتطوير الإستثمار في الجزائر حسب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، مقال منشور في مجلة دراسات إقتصادية، المجلد رقم 18، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، ص ص 128-129

[2] مقال منشور على الموقع https://www.echoroukonline.com/ بعنوان " هذا ما تضمنه قانون الإستثمار الجديد 2022 منشور بتاريخ 2022/05/19، تم الإطلاع عليه يوم 2022/06/24 على الساعة 23:16

المطلب الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر في الجزائر

أكدت الجزائر عزمها واستعدادها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتدعيمه من خلال إقرارها لسياسة الانفتاح باعتباره المحرك الأساسي لبناء الاقتصاد الوطني، وتجسيد مبدأ التعاون مع الخارج حيث منحت الدولة الجزائرية ضمانات وحوافز مختلفة للمستثمر الاجنبي نستعرضها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول : الضمانات الممنوحة للمستثمر في الجزائر

لقد منحت الدولة الجزائرية ضمانات مختلفة للمستثمر منها الضمانات المالية والقضائية بغية جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر اتبع المشرع الجزائري لضمانه المستثمر الأجنبي على رأس ماله ومصالحه الاقتصادية ليوفر له كافة الضمانات اللازمة التي يطالب بها المستثمرين الأجانب.

1- الضمانات المالية

المستثمر الأجنبي لا يبحث عن الأرباح بقدر ما يبحث عن بنية ملائمة الاستثمار الأجنبي توفر له حماية الاستثمار أكثر من دولته الأصلية فالشغل الشاغل للمستثمر الأجنبي كيفية تحويله لرأس المال والعائدات عنه إلى الخارج لأجل ذلك أجاز المشرع الجزائري هذه الحماية له بموجب المادة 3 من الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار.

إن حرية التحويل رؤوس الأموال من الضمانات المالية التي منحها الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث نص في مادته 31 على أن تستفيد الاستثمارات من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، وكذا تحويل المداخيل الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية حتى ولو كان المبلغ أكبر من قيمة الرأسمال المستثمر في البداية، يتم التحويل بعملة صعبة حرة التحويل، مسعرة رسميا من طرف بنك الجزائر، وقد تضمنت الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر إتمام عملية التحويلات بمعدل الصرف الرسمي المطبق بطريقة التحويل وفق قانون الصرف المعمول به في البلد الذي تم فيه الاستثمار ,أي تطبيق قانون الصرف الجزائري على الاستثمار الأجنبي وعلى التحويلات التي تتم في الجزائر، ويجب تسليم الرخص الضرورية للتحويل دون التأخير لضمان تنفيذ التحولات، وبدون أعباء غير الرسوم والتكاليف المعهودة وقد نصت بعض الاتفاقيات على أن يتم التحويل بالعملة التي أنجز بها الاستثمار، حيث حددت بعض الاتفاقيات أجال التحويل بنسبة 6 أشهر أو 3 أشهر أو بشهرين فحين أشارت باقي الاتفاقيات على أن يتم التحويل

بدون تأخير ففي هذه الحالة يمكن الرجوع إلى القانون الداخلي وهو القانون المتعلق بالاستثمارات الأمر رقم 01-03 وينص على أجال التمويل.[1]

2- الضمانات القضائية

يستمر تنفيذ عقود استثمار الدولة عادة فترة طويلة من الزمن تتغير خلالها ظروف الاستثمار من النواحي الاقتصادية والسياسية مما يكون له اثر بالغ لتعديل شروط عقدهم مع إبقاء الاستثمار قائما، على أن هذه المفاوضات قد تفشل أحيانا ومن ثم فلا يبقى إلا اللجوء إلى أسلوب أخر لحل الخلاف وهو أسلوب التحكيم، يتم تنظيم التحكيم الدولي سواء على مستوى التشريعات الوطنية أو على مستوى الاتفاقيات الدولية.

1.2 حل النزاعات الناجمة عن الاستثمار في إطار التشريع الوطني:

أهم إجراء قامت به الجزائر في هذا المجال هو تعديل قانون الإجراءات المدنية وذلك بإدخال فصل خصص للتحكيم الدولي، حيث جاء المرسوم التشريعي (93-12) ليغطى العجز الواضح في المرسوم التشريعي 93-09الخاص بالتحكيم، واعترافه كوسيلة فعالة في حل النزاعات المحتمل نشوبها بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب بعدما أبدى في الماضي تحفظا شديد إزاءه، حيث ضمنه مادة تتعلق بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمار هي المادة 41 ولم تتغير هذه المادة إلا في الصياغة في الأمر رقم 01-03 الصادر في 21 أوت 2001 الذي تنص المادة 17 منه على" يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يكون سبب المستثمر أو بسبب اتخذته الدولة الجزائرية ضده، للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أوفي حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى تفاق بناءا على تحكيم خاص[2]."

2.2 حل النزاعات الناجمة عن الاستثمار في إطار الاتفاقيات الدولية:

تكون الاتفاقيات الدولية أما متعددة الأطراف، ما يعني مجموعة من الدول توقع على الاتفاقية وتكون ملزمة لهم جميعا، كما قد تكون ثنائية أي بين دولتين ولا يلتزم بها غير هاذين البلدين.

[1] ليمام فلورة،(2017/2016)، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند اولحاج – البويرة، ص 75

[2] بودهان موسى، (2016)،الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، ص 142

–حل النزاعات في إطار الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف: صادقت الجزائر على اتفاقية مركز حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات، ذلك لإعطاء حماية أكثر للاستثمارات الأجنبية في مجال النزاعات الخاصة بالاستثمارات والأحكام الصادرة عن المركز لها القوة إلزامية وقابلية للتنفيذ ,وقد صادقت الجزائر كذلك على اتفاقية نيويورك، بذلك أزالت مخاوف المستثمر ألجنبي بمصادقتها على هاتين الاتفاقيتين مؤكد بذلك استعدادها لتنفيذ الأحكام الأجنبية، هذا سعيا منها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

– حل النزاعات في إطار الاتفاقيات الثنائية: يقصد بالاتفاقيات الثنائية، تلك التي تعتقد بين طرفين، والاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار تكون بين الدولة المضيفة ورعايا الدول الأجنبية، حيث لا تتوفر هذه الاتفاقيات على عامل المعاملة بالمثل بصفتها قائمة بين دول نامية ومتقدمة سميت هذه الاتفاقية باتفاقيات حماية الاستثمارات، وقد وقعت عدة اتفاقيات ثنائية في إطار تشجيع وحماية الاستثمارات[1].

الفرع الثاني: الحوافز الجبائية والإدارية

وجب على الدولة إلحاق الضمانات المقدمة للمستثمرين بمجموعة من الحوافز و المزايا الإدارية التي تسهل و تبسط إجراءات مباشرة الاستثمار بتسجيله و الحصول على الوعاء المخصص لذلك و ضمان مرافقة الهيئات الإدارية المخولة أو الضريبية التي تعفي المستثمر من تسديد الضرائب و الرسوم المتعلقة باستثماره كما سنرى فيما يلي:

1– الحوافز الضريبية: يقصد بالحوافز الضريبية تلك التشجيعات ذات الطبيعة الجبائية والضريبية التي نص عليها قانون الإستثمار ، و التي اقرها المشرع لتشجيع الإستثمار بصفة عامة والإستثمار الأجنبي بصفة خاصة. وبالنظر لأحكام قانون الاستثمار، نجد أن المشرع الجزائري قد خص كل الاستثمارات القابلة للاستفادة بمزايا و تحفيزات عامة و مشتركة ، بينما أضاف بعض المزايا و التحفيزات الأخرى للاستثمارات ذات الطابع الخاص كتلك المنشئة لمناصب شغل أو التي لها أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني، كما قسم هذه الحوافز الضريبية على مرحلتين و هي مرحلة انجاز الاستثمار حيث يستفيد المستثمر الأجنبي من عدة تحفيزات لإنجاز مشروعه ثم مرحلة الاستغلال التي تعني البداية الفعلية للمشروع الاستثماري, مثلما سنرى فيما يلي:

[1] شوشو عاشور،(2008)، الحماية الاتفاقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع : قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر– بن عكنون، ص 233

1.2- المزايا العامة

المزايا المذكورة في المادة 12 بموجب القانون 16/09 المتعلق بالإستثمار الممنوحة لجميع الاستثمارات ما عدا تلك المصنفة في القوائم السلبية و التي لا يمكن أن تستفيد من هذه المزايا ، دون أي تحديد لا من حيث المنطقة المنجز فيها، إذ تستفيد جميع الإستثمارات من الإمتيازات الناتجة عن هذا النظام كالتالي:[1]

1.1.2-مرحلة الإنجاز

- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض و الرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و غير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية , و تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

حيث أن المشرع ربط الاستفادة من هذه التحفيزات و المزايا بالتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و الحصول على شهادة التسجيل التي تسمح له بالحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى الإدارات و الهيئات المعنية، كما يمكن القول أن المادة 14 من قانون الاستثمار أوضحت أن استفادة الإستثمارات التي يساوي مبلغها 5 ملايير دينار أو يفوقه ، من مزايا النظام العام يتم بموجب قرار من المجلس الوطني للإستثمار ، ويبدو ذلك من خلال حجمها

[1] القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار الصادر في 03 اوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46

أو بالنظر لمبلغها الكبير فهي بمثابة استثمارات كبرى كما أن الإمتيازات التي ستحصل عليها هي بمثابة أعباء كبيرة على الدولة وبالتالي فهي تتطلب أن تتولى الدولة في أعلى هيئاتها مهمة رقابتها والسهر على منح الإعفاءات لمن يستحقها[1].

2.1.2- مرحلة الاستغلال

بعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناء على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر, يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا و الإعفاءات الضريبية و التي تتمثل فيما يلي:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(ibs)

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني(tap)

-تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة من هذه الإعفاءات حيث حدد المشرع مدة 03 سنوات الأولى للاستفادة الضريبية قصد تشجيع الاستثمارات الأجنبية بداياتها على أن يخضع بعد ذلك المستثمر للنظام الجبائي الحقيقي بشكل عادي إذا لم يكن استثماره مصنف ضمن الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة التي تحصل على مزايا إضافية بموجب قانون الاستثمار.

2.2- المزايا الخاصة

وهذا النظام خاص ببعض الإستثمارات فقط ، نظرا لطبيعتها الخاصة , و التي خصها المشرع الجزائري بمزايا إضافية في المادة 13 من قانون الاستثمار و هي:

– الإستثمارات التي تنجز في مناطق الجنوب و الهضاب العليا أو في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة: و يقصد بمساهمة الدولة الدعم الذي يتولاه الصندوق الوطني للاستثمار الذي تتكفل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بإدارته مثل الإستثمار في المناطق الصحراوية أو الجبلية الصعبة , و تقسم المزايا في هذا المجال كذلك على مرحلتين هما: [2]

* مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا العامة المذكورة آنفا تستفيد الإستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة

[1] لعماري وليد،(2011/2010)،الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر العاصمة، ص 14

[2] قانون 09/16 ، مرجع سبق ذكره

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل انجاز مشاريع استثمارية، و ذلك لمدة 10 سنوات إذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة, و لمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير, على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50 % من مبلغ الإتاوة.

* مرحلة الاستغلال: وتختلف مدة الإعفاء هنا عن النظام العام ، حيث مدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات الى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

ويبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناء على طلب المستثمر.

– **الاستثمارات ذات الامتياز و / أو المنشئة لمناصب شغل:** بالنسبة لهذا النوع من الاستثمارات خصص لها المشرع مزايا خاصة حسب المادة 15 من قانون الاستثمار 09/16حيث يمكن للنشاطات السياحية و الصناعية و الفلاحية الاستفادة من المزايا المذكورة آنفا بالإضافة إلى التحفيزات الجبائية و المالية الخاصة، كما يستفيد المستثمر من التحفيزات الأفضل إذا كان هناك وجود مزايا من نفس الطبيعة سواء بموجب التشريع المعمول به أو قانون الاستثمار.

كما تستفيد الاستثمارات المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل دائم للفترة الأولى من تسجيل الاستثمار إلى نهاية السنة الأولى من بداية الاستغلال من ما يلي:

- الإعفاء لمدة 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء لمدة 05 سنوات من الرسم على النشاط المهني

ويبدو الهدف من وراء هذا الإجراء واضحا باعتبار الجزائر إحدى أهم الدول التي تعاني من مشكل البطالة ، الذي يعد أحد أهم انشغالات برامج التنمية الاقتصادية وذلك رغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتخفيضها، لذلك فإن وضع مثل هذا الشرط مقابل الحصول على امتيازات ضريبية إضافية من شأنه خلق مناصب شغل جديدة والتخفيض

من البطالة مما يسهم في تحقيق التنمية الإقتصادية من وراء تشجيع الإستثمارات الأجنبية بدل منحها إعفاءات دون أي مقابل يسهم في التنمية.[1]

– الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني: لقد نص المشرع الجزائري على الإمتيازات الخاصة بهذه الإستثمارات في المادة 17 و 18 من قانون الاستثمار 09/16، ما يلاحظ بالنسبة لهذه الإستثمارات أن المزايا غير محددة على سبيل الحصر ، وإنما أعطى المشرع أمثلة فقط عن الإمتيازات التي يمكن منحها بعد التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية التي تتصرف باسم الدولة، و هي بدورها تبرم هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار , وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للضرائب و الرسوم و الحقوق بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة على السلع التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة لا تتجاوز 5 سنوات
- تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة يمكن أن تصل ل 10 سنوات ؛
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية و الجبائية و الرسوم و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي و الإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي.

ويمكن لهذه الحوافز و الامتيازات أن تضاف إلى تلك المذكورة في النظام العام لجميع الاستثمارات، و الظاهر هنا أن المجلس الوطني للاستثمار أولى أهمية خاصة لهذا النوع من الاستثمارات عن طريق التدخل لمنحها مزايا إضافية و إعطائها حق التفاوض لما لها من أهمية خاصة في الاقتصاد الوطني[2].

2– الحوافز الإدارية

هناك أيضا الحوافز الإدارية التي تتمثل أساسا في إنشاء أجهزة تتكفل بمتابعة وترقية الاستثمار، بالإضافة إلى استحداث إجراءات إدارية تقلل من البيروقراطية.

[1] زروق يوسف – رقاب عبد القادر،(2022)،ضمانات وحوافز الإستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09/16، مجلة العلوم القانونية والاجتماعيه، العدد 08، جامعة زيان عاشور– الجلفة ص 111

[2] زروق يوسف، نفس المرجع السابق ص 112

1.2- الأجهزة المكلفة بترقية الاستثمار

1.1.2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشأت هذه الوكالة بموجب المادة 6 من الأمر 01-356 "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب المادة 06 من الأمر 01-03 هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستغلال المالي، وتدعى في صلب النص "الوكالة"، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار[1]."

يتشكل مجلس الإدارة من: [2]

- ممثل السلطة الوصية.
- ممثل الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- ممثلين (02) عن الوزير المكلف بالمالية.
- ممثل الوزير المكلف بالصناعة.
- ممثل الوزير المكلف بالسياحة.
- ممثل الوزير المكلف بالفلاحة.
- ممثل الفقرة الجزائرية للتجارة والصناعية.

يتولى المدير العام للوكالة أمانة مجلس الإدارة، ويتم تعيين الأعضاء في مجلس الإدارة حسب نص المادة 07 من المرسوم التنفيذي 06-356 بموجب قرار من السلطة الوصية على الوكالة لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها، وعلى العكس من النصوص السابقة حددت المادة 07 من نفس المرسوم عهدة الأعضاء المعينين سبب وظيفتهم بانتهاء هذه الوظيفة مع العلم أنه في حالة انقطاع عهدة أحد الأعضاء يتم استخلافه حسب نفس طريقة التعيين إلى غاية نهاية العهدة.

وتتمثل صلاحيات مجلس الإدارة في مايلي:[3]

- التداول حول مشروع النظام الداخلي للوكالة.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427، الموافق لـ 09 أكتوبر 2006، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها

2 المادة 04 المعدلة لأحكام المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 06 جمادى الثاني عام 1438 الموافق لـ 05/03/2017، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 06-356

[3] المواد 13، 30، 32 من المرسوم 06-356

- التداول حول مشروع ميزانية الوكالة وحساباتها والمصادقة عليها.
- التداول حول المصداقية على البرنامج العام لنشاط الوكالة.
- التداول حول مشاريع اقتناء الأملاك العقارية ونقل ملكيتها وتبادلها.

وأما عن مهام الوكالة فحسب المادة 03 من المرسوم 17-100 والمادة 26 من القانون 16-09، تتكفل الوكالة بما يلي:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومات المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع حتى مرحلة الإنجاز.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وتشكيلات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع، وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.
- تسيير المزايا، طبقا للمواد 26، 35 و36 من القانون رقم 16-09.

2.1.2- الشباك الوحيد اللامركزي: الشباك الوحيد اللامركزي هو عبارة عن هياكل محلية للوكالة،للتسهيل على المستثمر مباشرة الإجراءات الإدارية اللازمة لمشروعه وهو عبارة عن تجمع لعدد من الهيكل إداري واحد وهو موجود على مستوى 58 ولاية، ويكون تحت سلطة مدير يصنف ويرفع راتبه استنادا إلى وظيفة نائب مدير في المديرية العامة للوكالة الوطنية لتطور الاستثمار، ويساعد رؤساء مشاريع ومكلفون بالدراسات. ويتضمن الشباك الوحيد اللامركزي المنصب على مستوى مقر الولاية، المراكز الأربعة الآتية:

-مركز تسيير المزايا.

-مركز استيفاء الإجرائي.

- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.

-مركز الترقية الإقليمية.

ويكلف مركز تسيير المزايا بإنشاء الحالات التي نصت عليها المادة 35 من القانون 16-09، بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعية لفائدة الاستثمار، ويكلف مركز المزايا بمجموعة من المهام نلخصها فيما يلي:

يؤجر في أجل لا يتجاوز 58 ساعة على قائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا وكذا تستخرج

يعد الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة باقتناء السلع والخدمات الواردة في قائمة السلع والخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية.

يعد محضر معاينة الدخول في الاستغلال بغرض الاستفادة من المزايا أو إقفال النهائي لملف الاستثمار.

يوجه إعذارات للمستثمرين اللذين لم يحترموا الالتزام بتقديم محضر معاينة الدخول في الاستغلال.

يصدر إشعارات بالتجريد من الحق في المزايا بالنسبة للاستثمار الخاضعة لاختصاصه ويقوم عند الاقتضاء بسحبها[1].

2.2- الإجراءات الإدارية المستحدثة[2]

بعدما كان الاستثمار في الجزائر يتم عن طريق التصريح المسبق حسب نص المادة 4 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار سالف الذكر، وهو عبارة عن وسيلة إبلاغ إحضار أو إعلام، لكن القانون الجديد 16-09 فلقد نص المشرع على أن الاستثمار أصبح يتم عن طريق التسجيل عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الممثلة بالشباك الوحيد اللامركزي وهذا حسب المادة 26 من قانون 16-09.وتسجيل الاستثمار هو الإجراء المكتوب الذي يعبر من خلاله المستثمر عن إرادته في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع أو الخدمات، ويتجسد التسجيل عن طريق استمارة تعتبر بمثابة شهادة تسجيل تقدمها الوكالة ويتم التسجيل من قبل المستثمر نفسه أو من طرف شخص يتمثل على أساس وكالة، ويتم هذا التسجيل أمام الهيأة اللامركزية للوكالة التي يختارها المستثمر والغرض من التسجيل هو الحصول على مزايا الإنجاز المنصوص في القانون رقم 16-09.

ولتسجيل استثمار الإنشاء على المستثمر تقديم بطاقة تعريف أو الممثل القانوني للشركة الذي يباشر، وفيما يخص الأنواع الأخرى من الاستثمارات بالإضافة إلى بطاقة التعريف نسخة من السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي وكذا صفحات الأصول والخصوم للميزانية الجبائية الأخيرة.

ولكي تعد المصلحة المختصة عليها التأكيد من أن النشاط غير مستثنى من المزايا طبقا للتشريع ويخول الترحيل للمستثمر بقوة القانون ودون إجراءات أخرى استفادة المستثمر من المزايا، وتنتهي آثار إجراء التسجيل إما بسبب تجريد من

---

[1] المادة 07 من المرسوم 17-100 المعدلة للمواد 21 إلى 28 من المرسوم 06-356، وكذلك المادة 08 من نفس المرسوم التي أضافت المواد 28 مكرر إلى 28 مكرر 03

[2] مقراني خلود- معيزة صبرينة، (2022)، الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14ن العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، ص ص 75-76

الحقوق أو الإلغاء بصفة إرادية أو لبطلان أو انقضاء أجال الإنجاز أو عدم تقديم قائمة إضافية أو الإتمام الكلي للمشروع، وتبطل شهادة التسجيل بمرور سنة اذا لم يعرف المشروع المتعلق بها.

المطلب الثالث:مقومات الإستثمار الأجنبي في الجزائر و المعوقات التي تواجهه

تمتاز الجزائر بالعديد من المقومات التي تجعلها مركز جذب للعديد من المشاريع الاستثمارية الأجنبية إلا أنها تعاني من بعض المعوقات التي يمكن أن تحول بين المستثمر ومشاريعه في الجزائر وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: مقومات الإستثمار الأجنبي في الجزائر

تتميز الجزائر عن باقي الدول بالعديد من المقومات الخاصة بها نذكر منها: .[1]

- **حجم السوق والموقع الاستراتيجي**: يؤثر حجم السوق المحلي على مردودية الاستثمار ويعتمد على المساحة وعدد السكان والقدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالدول ذات الدخل لفردي المرتفع تكون أكثر قابلية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، فالجزائر تمتاز بموقعها الجغرافي المميز الذي يمثل ممرا مهما بين قارتي إفريقيا وأوروبا، فهي تتوسط بلدان شمال إفريقيا وتقع على ساحل البحر المتوسط وتتربع على أكثر من 1400 كلم من السواحل، فهي أكبر دولة إفريقية مساحة، وتحتوي على صحراء شاسعة غنية بالطاقة الشمسية وخصوبة الأرض ، كما تحتوي الجزائر على كثافة سكانية تقدر بـ: 45 مليون نسمة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 213,5 مليار دولار، وبالتالي إن كبر حجم السوق الجزائرية والعدد الكبير من المستهلكين تعتبر عامل جذب للاستثمارات الأجنبية كما تمتلك مناطق سياحية إستثمارية بإمتياز وأراضي خصبة مدعمة بالمياه.

- **البنية التحتية**: إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق على البلدان التي تمتلك بنية تحتية جيدة المستوى، ونقصد بالبنية التحتية الطرق والمواصلات، الصرف الصحي، خطوط الطيران، المطارات والموانئ بالإضافة إلى المناطق الصناعية التي تمثل أهم أشكال البنية التحتية.

- **المناطق الصناعية**: بدأت الجزائر ببناء المناطق الصناعية وإعادة هيكلتها لتهيئة الأقاليم بشكل متوازن منذ 1970، وذلك من أجل تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف أرجاء الجزائر، حيث شقت الطرق والشوارع العريضة

[1] أميرة بحري،(2020)،الإستثمار الأدنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الحاج لخضر – باتنة، ص ص 149-150

لتحسين المواصلات كما أمنت مصادر الطاقة للمناطق الصناعية وزودتها بمختلف وسائل الاتصال، وتحتوي الجزائر على 726 منطقة صناعية سنة 2007، لترتفع الى 902 منطقة صناعية سنة 2020 ومنطقة نشاط على مساحة إجمالية تتجاوز 15 ألف هكتار.

- **النقل عبر الطرقات**: لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة، وقطار الأقاليم السريعة، وقطار الأنفاق مترو، وترامواي، والنقل المعلق تيليفيريك.

حيث يبلغ طول شبكة الطرق في الجزائر بـ: 039 112 كلم بما في ذلك 29 573كلم من الطرق الوطنية أهمها الطريق السيار شرق — غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها.

- **النقل بالسكك الحديدية**: تغطي السكك الحديدية الجزء الأكبر من البلاد، حيث يبلغ طول هذه الشبكة 4500 كلم وأكثر من 200 محطة تجارية نشطة. "،

- **النقل الجوي**: يوجد في الجزائر 136 مطارا، 13 منها ترقى للمقاييس الدولية، كما أن شبكة النقل الجوي الداخلية جيدة، حيث أن 54 من هذه المطارات ذات مدارج معبدة.

- **الموانئ**: توجد في الجزائر العديد من الموانئ البحرية البالغ عددها 53 ميناء موزعة على الولايات الساحلية البالغ عددها 14 ولاية موزعة

- **الكهرباء والغاز**: بفضل إنتاج يتجاوز 7000 ميغاوات، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل نسبة 96%، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض البلدان الأوروبية، ف 96% من المنازل تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية التي تشرف عليها مؤسسة سونلغاز.

- **توفر اليد العاملة المؤهلة**: تسعى مختلف المؤسسات إلى تعظيم الربحية من خلال تخفيض التكاليف، ووفقا لذلك فإن البلد الذي يتوفر على يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

وفي هذا المجال نجد أن الجزائر لديها طاقات شابة ومؤهلة إذ أن 61% من سكان الجزائر تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، كما أن الجامعات ومراكز التكوين تخرج سنويا مئات الآلاف من المتخرجين المؤهلين وفي مقابل ذلك يقدر الحد الأدنى للأجور في الجزائر 180 أورو ، حيث تتراوح الأجور ما بين 180 إلى 540 أورو بالنسبة للقطاع العام،

أما في القطاع الخاص فتتراوح الأجور ما بين 180 إلى 700 أورو، وتعتبر هذه الأجور تنافسية أكثر مقارنة بالعديد من الدول العربية والمتقدمة .

ان درجة مصرفة الاقتصاد ضعيفة اذ تقدر بشباك ل 25000 ساآن مقارنة مع شقيقاتها تونس تقدر بوآالة بنكية ل 9530مواطن اما المغرب وآالة بنكية ل 12540 مواطن ، في حين المعايير الدولية تحدد شباك لما بين 3000 و 5000ساآن فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثير من المدن الهامة في الجزائر.

الفرع الثاني: معوقات الإستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات في الجزائر

هناك العديد من العقبات والعراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي داخل الجزائر، نذكر منها:

1. معوقات إقتصادية:

-**مشكلة القطاع الموازي**: حيث توجد في الجزائر 566 سوق موازية ينشط فيها 100 ألف متدخل ويسطر لوحدة على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، وهي نسبة مرتفعة تدل على عدم قدرة الدولة في التحكم في هذه الظاهرة، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية تعتبر من أكبر عوائق جذب الاستثمارات الأجنبية.[1]

– عائق العقار الصناعي: من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة. كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة وتخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها؛ ناهيك عن عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛ كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية".أما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل

[1] أميرة بحري،مرجع سبق ذكره ص 150

عديدة مثل تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛ الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق؛ المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية ناهيك عن تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي[1].

-**مشكلة القطاع المصرفي**: شكل القطاع المصرفي في الجزائر أيضا إحدى الإشكاليات التي يثيرها المستثمرون بسبب:

- صعوبة الحصول على التمويل؛
- طول هذه تحويل الأموال من وإلى الجزائر؛
- غياب سوق مالية رغم وجود بورصة الجزائر لكن حركيتها محدودة؛
- عدم قدرة البنوك على تمويل المشاريع بالعملة الصعبة، نظرا لندرتها وقلة الإيداعات والتوظيفات البنكية[2].

-**نقص تأهيل اليد العاملة الجزائرية في بعض القطاعات**: يظهر هذا المشكل خاصة في القطاعات التي تتطلب تكنولوجيا عالية، هذا ما دفع العديد من الشركات إلى جلب الإطارات الأجنبية وبالتالي زيادة في تكاليف الشركات إضافة إلى عدة أعباء كتذاكر السفر، وتكاليف الإقامة.

-**عدم توفر المعلومة الاقتصادية من مصادر رسمية جزائرية**: ويمكن الحديث في هذا المجال عند النقص الفادح في مجال الإعلام الاقتصادي، والذي يرتكز على محورين أساسيين هما المستثمر، والمعلومة الاقتصادية حيث أن التعاون مع وسائل الإعلام المتخصصة يمكن من نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين المحتملين مما يساعد على توجيههم وعقلنة قراراتهم الاستثمارية، ويكون ذلك بطبيعة الحال بعد تجميع المعلومات الاقتصادية والمالية وتحليلها من طرف مختصين وإعطاء آرائهم وتوجهاتهم في كل مجال.[3]

---

[1] صياد شهيناز،(2013/2012)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بن بلة – وهران، ص 102

[2] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره ص 151

[3] حساني رقية،(2009)،مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، ص 380

2. العوائق السياسية

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد، نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.[1]

3. العوائق الإدارية:

وتتمثل في[2] :

-تعتبر الجزائر من بين الدول ذات النظام الاداري المعقد من حيث انتشار البيروقراطية

-انتشار مظاهر الفساد من رشوة ومحسوبية.

-انعدام البيانات والمعلومات الدقيقة.

-عدم توافر الشفافية في المصالح الجمركية.

-عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الاستثمار وباقي الهيئات الأخرى التي لها دور في عملية الاستثمار، وبالتالي المستثمريجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز من مراكز اتخاذ القرار.

4. عوائق قانونية:

وتتمثل في[3]:

كثرة القوانين، وعدم استقرارها، حيث تمتاز الجزائر بكثرة إصدارها لقوانين وتعديلات جديدة، وهذا يعتبر عامل طرد للمستثمر الأجنبي حيث يزرع فيهم الشك والخوف؛

- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع والمتغيرات والمستجدات؛

[1] بولعيد بعلوج،(2012)، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 ص 71

[2] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره ص 152

[3] أميرة بحري، مرجع سبق ذكره ص 153

- غياب قانون واضح للأملاك المنقولة والعقار؛
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب، حيث أن العديد من إدارات الضرائب لا تفهم بشكل جيد هذه الإعفاءات وبالتالي لا يتم تطبيقها بالشكل السليم والمجدي.

المبحث الثاني: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تعمل الجزائر جاهدة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد العشرية السوداء التي عصفت بالبلاد وإقتصادها التي كان فيها حجم الاستثمارات الاجنبية محصورا في قطاع واحد نتيجة للظروف الأمنية و السياسية التي كانت تعيشها البلاد.حيث سيتم في هذا المبحث التطرق إلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 في المطلب الأول وحجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في نفس الفترة ،المطلب الثالث الذي يعرض التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات واخيرا عرض أفاق الإستثمار الأجنبي خارج المحروقات في المطلب الرابع.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

تملك الجزائر المؤهلات والإمكانيات التي من شأنها أن تساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سيتم في هذا المطلب ابراز حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020.

الفرع الأول: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015

ولمعرفة مدى تدفق المستثمرين والإستثمار الأجنبي إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015 سيتم الإستعانة بالجدولين المواليين.

جدول رقم 02-01: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التدفقات	1145.62	1795	1662	2593	2746	2301.23	2581	3052	1691	1488	-585

المصدر :من إعداد الطلبة إعتمادا على تقارير الإستثمار العالمي من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" لسنة 2020

و الشكل الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 02-01: تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2005 -2015

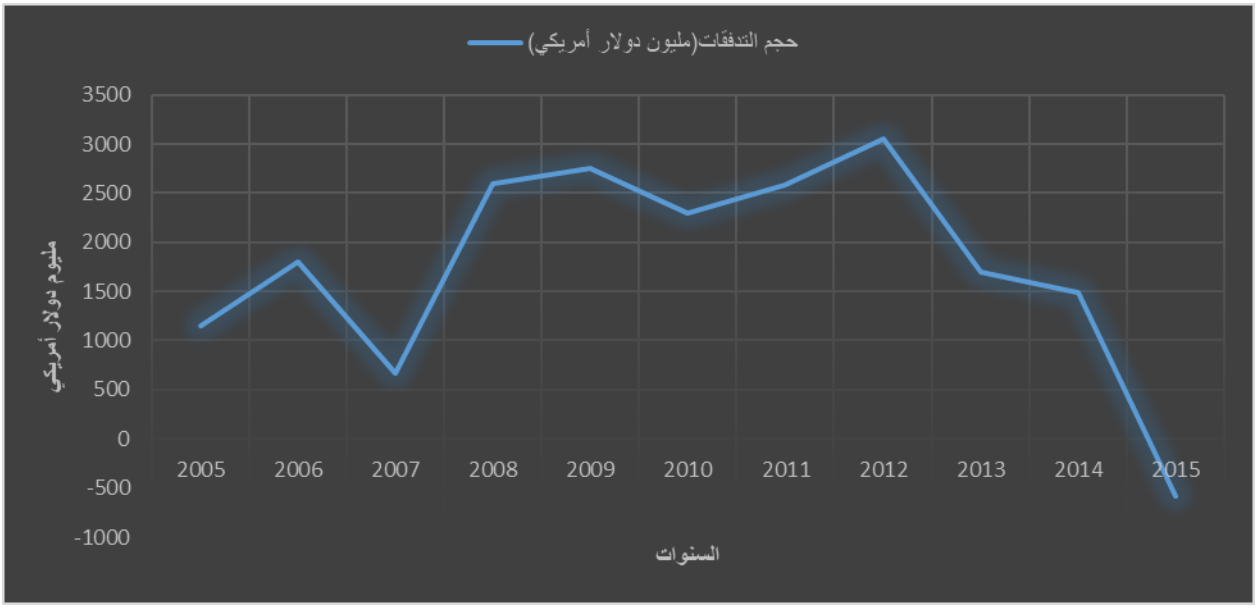

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم 02-01

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح أن حجم الإستثمار الوارد إلى الجزائر في سنة 2005 كان يقدر ب1145.62 مليون دولار أمريكي ثم يرتفع في السنة الموالية إلى 1795 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة قدرت ب 36.17 % قبل أن ينخفض في سنة 2007 إلى 1662 مليون دولار أمريكي بنسبة إنخفاض قدرت ب 8.01% قبل أن يباشر في منحى متصاعد إلى غاية سنة 2012 نتيجة للسياسات المتبعة من طرف الدولة إضافة إلى التحفيزات والإمتيازات الممنوحة إلى المستثمر الأجنبي ناهيك عن الإستقرار السياسي الذي أصبحت تتمتع به الجزائر عن باقي الدول وكذلك الإستقرار الإقتصادي حيث بلغ 2593 مليون دولار أمريكي في سنة 2008 بنسبة إرتفاع قدرت ب 35.9 %ليصل في سنة 2009 إلى 2746 مليون دولار أمريكي بنسبة زيادة تقدر ب 5.57% حيث أنه رغم الأزمة العالمية في التي مست الإقتصاد العالمي في سنة 2008و 2009 إلا أن الإستثمار في الجزائر لم يتأثر بسبب إنحصاره في قطاع المحروقات، ثم ينخفض إلى 2301.23 مليون دولار بنسبة إنخفاض 19.33 % في سنة 2010 ثم يواصل منحى الصعود ليبلغ 2581 مليون دولار أمريكي في سنة 2011 بنسبة إرتفاع تقدر ب 10.84% ليبلغ ذروته في هذه الفترة إلى 3052 مليون دولار أمريكي في سنة 2012 لتحتل الجزائر المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحصة 6.2 في المائة حسبما أكدته المؤسسة العربية لضمان

الاستثمار في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012، قبل أن يشهد منحنى إنخفاضي حيث بلغ 1691 مليون دولار أمريكي سنة 2013 ثم إلى 1488 و -585 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 و 2015 على التوالي وهذا بسبب تراجع وإنخفاض تدفقات الإستثمارات الأجنبية عبر العالم.

الفرع الثاني: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2016 –2020

ولدراسة تدفقات الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر في الفترة 2016-2020 نعتمد على الجدول أسفله.

جدول رقم 02–02: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 2016 –2020

الوحدة:مليون دولار أمريكي					
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
حجم التدفقات	1342	812	1098	981	1125.41

المصدر :من إعداد الطلبة إعتمادا على تقارير الإستثمار العالمي من منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" 2020 و الشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم 02–02: تدفق الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر في الفترة 2016 –2020

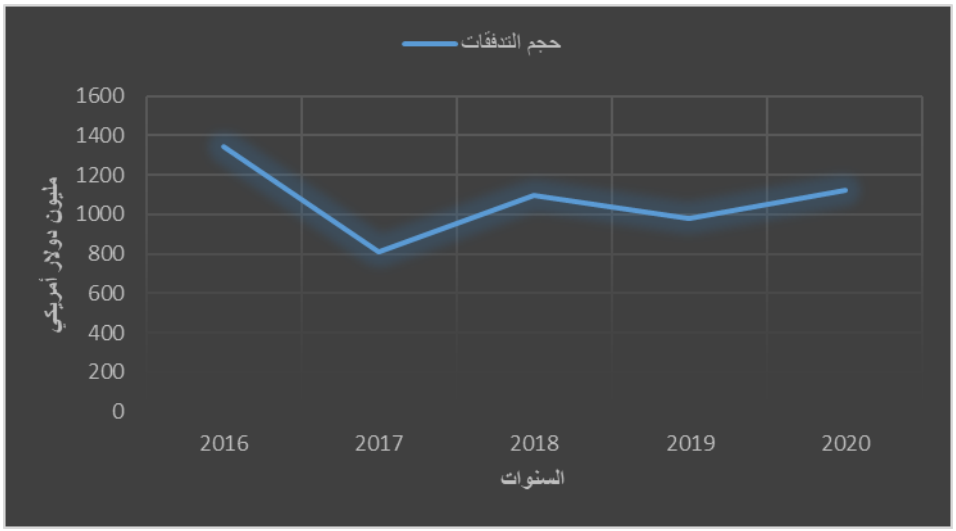

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم 02–02

من خلال الجدول رقم 02-02 والشكل رقم 02-02 يتضح أن حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية في سنة 2016 بلغ 1342 مليون دولار أمريكي ثم ينخفض في سنة 2017 إلى 812 مليون دولار أمريكي بنسبة تراجع قدرت ب65.27% قبل أن تقفز في سنة 2018 إلى 1098 مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرت ب 26.04

%وهو ما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، ثم يتراجع في سنة 2019 إلى 981 مليون دولار بسبب نقص الإستثمارات بسبب جائحة كورونا وتدابير الحجر الصحي قبل ان يرتفع في سنة 2020 إلى 1125.42 مليون دولار أمريكي بنسبة إرتفاع قدرت ب 12.83 %وذلك بسبب تزايد الطلب على النفط والغاز كون قطاع المحروقات يشكل النسبة الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي .

المطلب الثاني: حجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020

تملك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات ، خاصة الإطار التشريعي والإداري ،وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على المؤهلات الذاتية لمبلاد

الفرع الاول : تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية

يوضح الجدول التالي تراكمات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى غاية سنة 2020.

جدول رقم 02-03: تطور حجم و قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر إلى غاية 2020

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	المبلغ مليون دج	النسبة %
الإستثمارات المحلية	61117	98.72	128972217	82.82
الإستثمارات الأجنبية	793	1.28	2675939	17.18
المجموع	61910	100	15573156	100

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على التقرير السنوي للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI لسنة 2021

و الشكل الموالي يوضح ذلك

شكل رقم 02-03: تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج المحروقات مقارنة مع الاستثمارات المحلية في الجزائر إلى غاية 2020

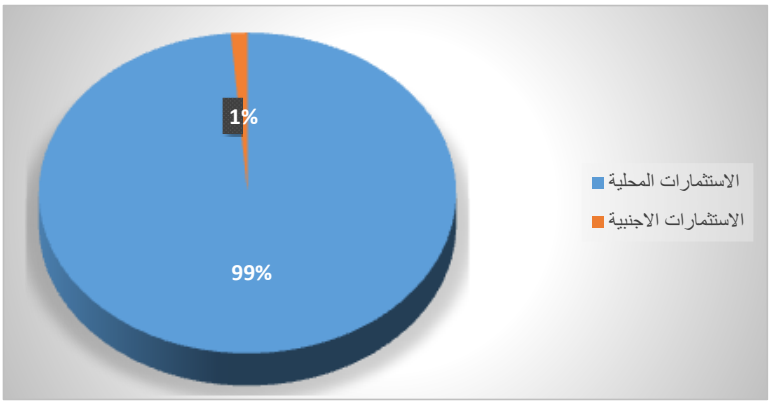

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الجدول رقم 02-03

من خلال الجدول و الشكل السابقين يتضح أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تساهم بنسبة 17.18% من إجمالي الإستثمارات المتراكمة إلى غاية 2020 وهي نتيجة غير مرغوب فيها مقارنة بالمؤهلات والقدرات التي تملكها الجزائر، حيث تستحوذ الإستثمارات المحلية بنسبة 98.72 على عدد المشاريع الإستثمارية مقارنة بنسبة 1.28% للإستثمارات الأجنبية، مما يجعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في محاولة منها لدمج الإستثمارات المحلية بالأجنبية بغرض الإستفادة منها ومن الأساليب الإنتاجية الحديثة والتكنولوجيات التي تستخدمها من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: تطور حجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020

وبهدف معرفة تطور حجم الإستثمارات خارج قطاع المحروقات الإعتماد على الجدول أسفله.

جدول رقم 02-04:تطور حجم الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع	34	56	92	74	4	10	22	17
قيمتها(مليون دج)	33546	222623	172432	487347	43871	56 298	396 170	42 821
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشاريع	58	105	64	84	71	10	0	0
قيمتها(مليون دج)	492908	170228	63304	187187	263661	45173	0	0

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على التقارير السنوية للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI

من خلال الجدول يتضح أن عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية خارج قطاع المحروقات في سنة 2005 بلغ 34 مشروعا بقيمة 33546 مليون دج، ثم إرتفع في السنة الموالية إلى 56 مشروعا وبقيمة مالية 222623 مليون دج ليواصل العدد الزيادة ليصل في سنة 2007 إلى 92 مشروعا بنسبة زيادة قدرت ب 39.13% وقدرت قيمتها ب 172432 مليون دج وهذا راجع إلى السياسة التحفيزية التي تتبعها الجزائر من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين بغرض إنعاش قطاع الإستثمار خارج المحروقات قبل ان ينخفض العدد الى 74 مشروع و4 مشاريع وبقيمة 487347مليون دج و 43871 مليون دج في سنة 2008 و 2009 على التوالي بسبب تراجع الإستثمارات العالمية الناتج عن الأزمة الإقتصادية العالمية أنذاك، ثم بدأ تدفق المشاريع الإستثمارية في الدخول في منحى متصاعد تصل ذروته إلى 105 مشروعا إستثماريا في سنة 2014 بنسبة إرتفاع قدرت ب 96.2 %قبل أن يشهد تراجع في سنة 2015 إلى 64 مشروعا إستثماريا وذلك ربما بسبب سياسة التقشف المنتهجة انذاك من الدولة وبسبب القوانين الجديدة التي سنتها الحكومة الجزائرية في مجال الإستثمار التي ربما تشكل عائقا في نظر المستثمرين ، ناهيك عن تقهقر الشراكة بين ارسيلور ميتال وسيدار الحجار التي ممكن ان تكون قد شوهت سمعة السوق الجزائرية، ثم ينخفض العدد إلى 71 مشروعا إستثماريا في سنة 2017 ويمكن تفسير هذا بسبب البنية التحتية التي تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ضعفها في الجزائر وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين حال دون استمالتهم، ومثال ذلك ضعف شبكة الإنترنت وتهالك الطرقات والسكك الحديدية وبسبب تنامي الإقتصاد الغير رسمي مما يجعل المنافسة غير عادلة وهو ما يطرد المستثمرين الأجانب، ثم يواصل التراجع والإنخفاض في سنة 2018 إلى 10 مشاريع بقيمة مالية تقدر45173 مليون دج قبل أن تنعدم في سنة 2019 و2020 بسبب نقص تدفق الإستثمارات الأجنبية التي تأثرت بجائحة كورونا.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات

إن دراسة وتحليل التوزيع القطاعي يسمح بتحديد القطاعات الأكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذا المطلب سيتم عرض وإبراز أهم القطاعات الجاذبة للمستثمر الأجنبي خارج قطاع المحروقات وسيتم الإستعانة بالشكل التالي:

الجدول رقم 02-05: توزيع الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات في الفترة 2005-2020

القطاع	عدد المشاريع
الصناعة	441
الخدمات	156
البناء والأشغال العمومية	135
النقل	23
السياحة	16
الإتصالات	3
الصحة	6
الزراعة	13
المجموع	793

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قطاع الصناعة يتصدر قائمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات ب 441 مشروع أي بنسبة 55.6% ، وهي نسبة مرجوة خاصة بعد فتح المجال أمام المؤسسات المتعددة الجنسيات في دخول الجزائر من خلال قانون الإستثمار وأبرز هذه الشركات شركة Taypa textile في ميدان النسيج، شركة هيونداي للسيارات، شركة Portland ciment Pretoria لانتاج إسمنت البناء وشركة clark groupe في مجال التعدين، ثم يليه قطاع الخدمات ب156 مشروعا أي بنسبة 19.67% وأبرزهم شركة اوراسكوم المصرية ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب135 مشروع بنسبة 17.02%، يليه قطاع النقل ب 23 مشروع بنسبة 2.9 %، ثم 16 مشروعا و13 مشروعا لكل من قطاع السياحة والزراعة على الترتيب وأهم الشركات الناشطة في

السياحة هي الماريوت والهيلتون في الفندقة والخدمات السياحية، ثم قطاع الصحة ب 6 مشاريع وابرز الشركات هي فايزر الأمريكية وباكستر وليلي، وأخيرا قطاع الإتصالات ب3 مشاريع.

المطلب الرابع:أفاق الإستثمار الأجنبي خارج المحروقات

إن تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مرتبط بتوفير عوامل تشجعه على ذلك ، و على غرار بعض الدول المتخلفة المحظوظة تمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية ، فلديها موقع جغرافي مميز ناهيك عن أن أغلبية السكان يمثلون فئة الشباب كما لديها قاعدة صناعية كبرى فهي بحاجة الى الاستثمارات من اجل الزيادة في الانتاج ، و التي تعززت حديثا بتوجه ملحوظ نحو تدعيمها بجملة من الاجراءات التنظيمية و التشريعية و الاصلاحات الهيكلية المحفزة على استقدام الاستثمار الاجنبي المباشر، و لذلك تسعى الجزائر بكل ما اتيت آمن قوة في الآونة الاخيرة لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الاجنبية خاصة خارج المحروقات للخروج من تبعية هذا القطاع والتوجه نحو إقتصاد حقيقي إلا أنه رغم كل هذا لاتزال هناك قطاعات اخرى تنتظر دورها في الاستغلال و التطوير حيث توجد العديد من فرص الاستثمار في الجزائر و ذلك بفضل توفر الموارد الطبيعية و البشرية بالإضافة الى السوق المحلية التي تعاني من نقص المنافسة سواء في مجال الخدمات أو الإتصالات وهو ما يفتح شهية المستثمرين الكبار، كما أنه هناك قطاعات أخرى مثل القطاع الفلاحي الذي يعد من اهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر حيث يساهم بحوالي 9,5 من الناتج المحلي الخام بالإضافة الى دورها التقليدي المتمثل في ضمان الامن الغذائي و تغطية حاجات السكان وتوفير مناصب شغل ، وكذلك السياحة التي من الممكن تطويره بإقامة القرى السياحية النموذجية وما تبعه من خدمات فندقية ، البنوك و التأمينات، كل هذه القطاعات لاتزال تعاني نقص رغم توفر الأرضية المناسبة للإستثمار لذلك وجب على الدولة الجزائرية تهيئة المناخ الاستثمار المناسب و القيام بترويجه و السعي الى استغلال قطاعات استراتيجية و جعلها محل اهتمام المستثمرين الاجانب وذلك بتوفير البنى التحتية ومنح الإمتيازات خاصة في المجال الصناعي والفلاحي كون الجزائر تمتلك ما يؤهل السوق الجزائرية ان تكون محل أطماع الشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين العالمين، وسن قوانين أخرى تحول لمحاربة البيروقراطية لرفع العراقيل في إعتماد تأشيرات الإستثمارات الأجنبية، كما لابد من السعي إلى نشر الوعي الإستثماري بين المواطنين لتقبل فكرة الإستثمار الأجنبي خاصة بعد نقص المنتوج المحلي وغلاؤه في بعض المجالات مثل مجال السيارات والهواتف النقالة أي المجالات المتعلقة بالتكنولوجيا أملا في تدفق إستثمارات في هذه القطاعات لرفع الإحتكار عنها خاصة فيما يتعلق بالأونة الأخيرة، كما لابد من تحسين وتطوير فروع النقل من طرقات وسكك حديدية وموانئ وغيرها لتسهيل عملية التنقل ونقل المنتوجات لتحقيق الإكتفاء في السوق المحلية وتحسين القدرة الشرائية تحت

قانون العرض والطلب، حيث إن تم إستغلال المؤهلات الطبيعية والبشرية التي تميز الجزائر عن غيرها سيتم إنتعاش لم يشهد له مثيل نظرا لخصوبة المناخ الإستثماري في الجزائر الذي يشهد نقص رغم المؤهلات.

خلاصة

تعتبر الجزائر من أحسن الدول فيم يخص القوانين والهيئات المكلفة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومن حيث المقومات والتحفيزات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، إلا أنها لم تتمكن من جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية ولم تتمكن من توزيعها على قطاعات مختلفة حيث تتركز أغلب الاستثمارات الواردة في قطاع المحروقات رغم امتلاك الجزائر لقطاعات حيوية ومهمة من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد فتح الاسواق الجزائرية للمتعاملين الخواص والأجانب فبعد ملاحظة اهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات تبين ان كلا من الصناعة، الخدمات وقطاع الاشغال العمومية هي الاكثر جذبا و يمكن اعتبار ان هذه القطاعات هي قطاعات مكملة تصب في خدمة قطاع المحروقات بشكل او باخر.

خاتمة

خاتمة

مع التطور الذي شهده الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة وما ميزه من سرعة الإنفتاح المالي والتجاري وتكامل الأسواق، أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية للنمو الإقتصادي، حيث تلعب الإستثمارات دور هاما في عملية التنمية الإقتصادية من خلال إستغلال الموارد الأولية، توظيف اليد العاملة، تقليص فاتورة الإستيراد، نقل التكنولوجيا، ويمكن القول أن الجزائر خطت خطوات هامة لكن في نفس الوقت بطيئة في مجال تهيئة وتحسين مناخ الإستثمار، حيث تبقى بعض النقاط التي هي في أساس مرتبط بطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع النفط، وكذا التحول من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، حيث عملت على تطوير باقي القطاعات خارج المحروقات، خاصة أن المحروقات تمتاز بالتذبذب في اسعارها ، كما أنها تعتبر من الموارد الآيلة للزوال ، وبالتالي لابد للجزائر أن تعتمد على قطاعات أخرى غير قطاع المحروقات وتطويرها وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه القطاعات خاصة مع مختلف الامتيازاتت المصاحبة لهذه الاستثمارات مما يساعد على تحسين و تطوير القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة، السياحة، الخدمات..... ، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني و التخلي على الاقتصاد الريعي الذي امتازت به الجزائر.

نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- امتازت التدفقات الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر بمنحنى تصاعدي حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2012 بقيمة 3052 مليون دولار امريكي أين احتلت الجزائر المرتبة الرابعة عربيا، ثم أصبح متذبذب في السنوات التي تليها، غير أن هذه التدفقات تبقى بسيطة نظرا للمؤهلات التي تمتلكها وهو ما ينفي الفرضية الأولى.
- احتلت كل من الصناعة ، الخدمات والبناء والأشغال العمومية المراتب الثلاثة الأولى في التوزع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.
- لم يرق الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر الى المستوى المطلوب
- الحوافز المقدمة من الحكومة الجزائرية أدت إلى تطور حجم الإستثمار خارج المحروقات نوعا ما
- ان بيئة اداء الاعمال في الجزائر مازالت ضعيفة و تعاني من بعض المشاكل التي تكبح الاستثمارات كمشكل العقار الصناعي ، صعوبة الحصول على القروض البنكية ،تهالك البنى التحتية و مشكل القطاع الموازي المعتبر و الرشوة و الفساد المتنامي وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

التوصيات والإقتراحات

بناءا على نتائج الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- العمل على خلق جو و مناخ مساعد للاستثمار الاجنبي المباشر و هذا يكون عن طريق تطوير الاطار القانوني و المؤسساتي المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر ، و تطوير الرؤية و الشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار؛
- تدعيم التنسيق ما بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار يساهم في تحسين المناخي الإستثماري؛
- تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق العمل ، حيث يشكل مستوى تكوين و تأهيل الرأسمال البشري احد المحددات الاستراتيجية لتطوير الاستثمار بصفة عامة ، لتوطين الاستثمارات الاجنبية و جذبها؛
- القضاء على البيروقراطية الإدارية التي تعتبر اهم عامل طارد للمستثمرين الاجانب ، ومحاولة التخلص من الفساد الاداري؛
- التركيز المكثف لتطوير البنية التحتية واستحداث مشاريع ضخمة تجلب الوجاهة للجزائر مما يساهم في زيادة استقطاب الاستثمارت الأجنبية المباشرة خارج المحروقات؛
- تطوير السوق المالي الجزائري والمنظومة المصرفية الجزائرية التي تلعب دورا هاما في جذب المستثمرين الاجانب لإنشاء مشارة ع بعيدة عن قطاع المحروقات؛
- تشجيع مشاريع البحث و التطوير التي من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية كثيفة التكنولوجيا في مختلف القطاعات وبالتالي النهوض وتطوير مختلف القطاعات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

كتب:

1. ابو قحف عبد السلام،(1998)، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،الطبعة الرابعة،الإسكندرية.
2. بودهان موسى، (2016)،الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع.
3. دريد محمد السمرائي ،(2006)،الاستثمار الاجنبي –المعوقات والضمانات القانونية ،الطبعة الاولى ،مركز الدراسات الوحدة العربية ،لبنان.
4. سمير محمد عبد العزيز،(2002)، التمويل العام،مكتبة الاشعاع، الطبعة 02،مصر .
5. شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي،(2011) إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن.
6. طاهر مرسي عطية، (2001)،إدارة الأعمال الدولية دار النهضة العربية, القاهرة, الطبعة الثانية.
7. العبادي محسن، (2016) ، الاستثمار بالعملات الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
8. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، (2014)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية"، طبعة 2، دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان.
9. عبد السلام أبو قحف، (1989)نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجمعة، مصر.
10. عبد المطلب عبد الحميد،(2006)،اقتصاديات المشاركة الدولية،الدار الجامعية ، مصر.
11. عدنان داود محمد العذارى ،(2016) الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار.غيداء للنشر والتوزيع، الأردن.
12. علي عباس،(2007) ، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
13. عمر صقر،(2000)،" العولمة وقضايا معاصرة"، الدار الجامعية، مصر.
14. مبارك سلوس ، (2001) ، التسيير المالي , الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية .
15. محمد صالح القريشي ،(2008)، المالية الدولية ، الطبعة الأولى، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع.
16. محمد قاسم خصاونة، (2010) ، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر ناشرون وموزعون، الأردن.
17. محمد محمد أحمد سويلم ، (2009) ، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات ، دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية .

18. موسى بودهان ، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول العربية ، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها ، الجزائر، دار مدني .
19. مولود ديدان،(2016)، قانون ترقية الإستثمار، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء – الجزائر .

المجلات والدوريات:

1. أميرة بحري،(2020)،الإستثمار الأدنبي المباشر في الجزائر بين الحوافز ومقومات جذبه ومعيقات طرده، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02، العدد 01، جامعة الحاج لخضر – باتنة.
2. برو هشام،(2020)،الأطر القانونية لضمان وتطوير الإستثمار في الجزائر حسب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الإستثمار، مقال منشور في مجلة دراسات إقتصادية، المجلد رقم 18، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة.
3. بعلوج بولعيد،(2007)، " تأثير الشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، مقال جامعة قسنطينة، ص 11.
4. بولعيد بعلوج،(2012)، معوقات الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04 .
5. حدة رايس – مروة كرامة، (ديسمبر 2012)، تقييم التجربة في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة العالمية المالية – دراسة تحليلية، مقال منشور بمجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
6. حسان خضر،(2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر تعاريف وقضايا،مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط،العدد 32 .
7. حسين عبد المطلب الأسرج ، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، العدد 83 .
8. زروق يوسف – رقاب عبد القادر،(2022)،ضمانات وحوافز الإستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09/16، مجلة العلوم القانونية والاجتماعيه، العدد 08، جامعة زيان عاشور- الجلفة .
9. فاروق خلف،(23/22 فيفري 2016)،الإطار القانوني للطار القانوني للإستثمار ودوره في تنمية الإقتصاد الوطني، الملتقى الدولي السادس عشر حول الضمانات القانونية للإستثمار في الدول المغاربية، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة .
10. فلاح خلف الربيعي ،(2011)،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ،العدد 3486،كلية الاقتصاد والادارة ..

11. مقراني خلود- معيزة صبرينة، (2022)، الحوافز الممنوحة للمستثمرين في قانون الاستثمار الجزائري، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14ن العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة .

مذكرات:

1. أمينة حيمر-ليندة قجور،(2015/2014)،أهمية تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماستر،تخصص نقود وبنوك،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحيي – جيجل.
2. بامحمد نفيسة،(2016/2015)، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بتطبيق مقاربة OLI ،رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بن بلة ، وهران.
3. بلال بوجمعة ، (2007)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و افاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية – دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان .
4. بلقاسم أمحمد, (2013/2012)نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه،خصص نقود وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بن بلة- وهران.
5. بن داويه وهيبة ،(2009/2010)،واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1995 -2004 رسالة ماجستير،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.
6. بن عباس حمودي(2012/2011) ,دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الصين-، رسالة ماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية، خصص نقود وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية التجراية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر – بسكرة.
7. بيري نورة ,(2016/2015) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب الفترة 1996-2014) أطروحة دكتوراه ،قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي.

8. بيوض محمد العيد، (2011)تقيم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية, دراسة مقارنة بتونس، الجزائر المغرب رسالة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف .
9. جمال بلخباط،(2015/2014)جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة ذكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر ، باتنة.
10. جمال محمود عطية عبيد،(2002)، "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أطروحة دكتورة في الاقتصاد، جامعة حلوان، مصر.
11. حساني رقية،(2009)،مؤسسات رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة .
12. داودي محمد ,(2012/2011) السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة الماجستير منشورة ،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد –تلمسان.
13. رائد شحدة محمد الدودة،(2010)، الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجاله ومحدداته خلال الفترة1995 .-2007، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الخليل، فلسطين.
14. سحنون فاروق (2010/2009), قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة . الجزائ-، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعةفرحات عباس – سطيف.
15. سعاد سالكي، (2011/2010)، دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان.
16. سعدي هند ,(2017/2016)أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية 1980-2014 ، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

17. شوشو عاشور،(2008)، الحماية الاتفاقية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، فرع : قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر- بن عكنون.
18. صياد شهيناز،(2013/2012)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بن بلة – وهران.
19. عبد الرحيم حكيمة ،(2010/2009)،الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة 2001 - 2009، مذكرة ماستر، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة العقيد اكلي محند اولحاج – البويرة .
20. العرف خديجة ،(2018/2017)،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدوول النامية – دراسة قياسية باسخدام بيانات البانل من 1996-2014،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة ،قسم العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ،جامعة وهران 2 .
21. على محمد بو نمر المزروعي، (2000)،دور الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العالم النامي مع الإشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
22. لعماري وليد،(2011/2010)،الحوافز والحواجز القانونية للاستثمار الاجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يوسف بن خدة – الجزائر العاصمة.
23. ليمام فلورة،(2017/2016)، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند اولحاج – البويرة.
24. مصباح بلقاسم (2005),أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر -، رسالة ماجستير ،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
25. نزاري رفيق , (2008/2007)الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي :دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب، رسالة الماجستير ،قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان.
26. نورية عبد محمد,(2012) أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي :دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي في الفترة 1992- 2010 أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، بريطانيا .

27. هند سعدي ,(2017/2016)أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية–دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980–2014 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف– المسيلة.

المؤتمرات والملتقيات

1. معاوية أحمد حسين ، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ,الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية ، الرياض.

مواد قانونية:

1. المادة 04 المعدلة لأحكام المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 06–356 من المرسوم التنفيذي رقم 17–100 المؤرخ في 06 جمادى الثاني عام 1438 الموافق لـ 05/03/2017
2. المادة 07 من المرسوم 17–100 المعدلة للمواد 21 إلى 28 من المرسوم 06–356
3. المادة 08 من نفس المرسوم التي أضافت المواد 28 مكرر إلى 28 مكرر 03
4. المواد 13، 30، 32 من المرسوم 06–356
5. القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار الصادر في 03 اوت 2016
6. المرسوم التنفيذي رقم 06–356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427، الموافق لـ 09 أكتوبر 2006، والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها

التقارير السنوية

1. البنك العالمي،(2005)،مختصر تقرير عن التنمية في العالم
2. التقرير السنوي للبنك الدولي ،(2014)،البنية التحتية قاطرة النمو في المستقبل
3. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، (2006)،التمويل الخارجي المباشر .

مراجع أجنبية:

1. Josette Peyrard (1992), Gestion financière internationale.5°éd,Vuibert.Parise,.P 190.
2. Raymond Bernard,(1971) Economie Financière International. Éditions PUF, Paris, , p 91

3. SERGIO Alssandrrini and LAURA Resnini,(1999), « The determinants of FDI : A comparative Analysis of EU FDI flows into the CEECs, and the Mediterranean Countries >> ERF sixth Annual Conference, Economic research forum for the Arab countries, Iran and Turkey, Cairo, 1999, p 9.

مواقع الكترونية:

1. https://www.echoroukonline.com/